منظمة العمل الدولية

International Labour Organization

إطار لتعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب

تقرير بعثة منظمة العمل الدولية متعددة التخصصات لجنوب لبنان

١٧-٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

١. مقدّمة

١.١ البعثة: أهدافها ومنهجيّتها

في الفترة التالية للانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، أوفد المدير العام لمنظمة العمل الدولية السيد خوان سومافيا بعثةً متعدّدة التخصّصات رفيعة المستوى إلى جنوب لبنان، وذلك بناءً لطلب الأعضاء في المنظمة، أي وزير العمل (الدكتور ميشال موسى)، ومنظمات العمال (الاتحاد العمالي العام في لبنان) وأصحاب الأعمال (جمعية الصناعيين اللبنانيين). وترأس المدير الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في الدول العربية (الدكتور إبراهيم الصوص)، تعاونه نائبته ومديرة الفريق الاستشاري متعدّد التخصصات للدول العربية (السيدة أزيتا بيرار عوض) ومديرة برنامج منظمة العمل الدولية الخاص بالأزمات وإعادة الأعمار (السيدة أوجينيا دايت باه) البعثةَ المشتركة للمكتب الإقليمي للدول العربية والبرنامج الخاص بالأزمات وإعادة الأعمار ومقرّه جنيف، وحظيَت بدعم وحدات تقنية أخرى في منظمة العمل الدولية (التعاونيات، والاستثمار الكثيف الاستخدام، والبرنامج المركزي للتدريب على المهارات). وضمّت البعثة أيضاً ممثّلين محلّيين (السيد موسى جدعون، مدير المكتب الوطني للاستخدام، والسيّدَين قاسم غبريس ومحمود حرقوس من الاتحاد العمالي العام في لبنان، والسيد رضا غدّار، عضو مجلس إدارة جمعية الصناعيين اللبنانيين).

وتَمثّل هدف البعثة الأساسي بتقويم الوضع الميداني بهدف تطوير برنامجٍ متناسقٍ لتعاطي منظمة العمل الدولية مع الحاجات التي تمّ تحديدها وللتحديات التي تعترض التنمية في الجنوب وفي لبنان بأكمله. وقد تضمّنت هذه الأهداف تحديداً:

١) تعزيز فرص العمل عبر زيادة القدرة الاجتماعية والاقتصادية للجنوب إلى أقصاها ودمجه مع باقي المناطق اللبنانية؛

٢) تقوية عمليّتَي التأهيل والاندماج الاجتماعي والاقتصادي لمختلف المجموعات المعرَّضة والتي تأثّرت بالأزمة.

وقد اعتمدت البعثة المنهجيّة التالية من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالحاجات بأسرع ما يمكن، فاستجوبَ أعضاء البعثة السكّان المعنيّين، أو قام هؤلاء بأنفسهم بإطلاعهم على أوضاعهم، أو عبر منظماتهم (كالتعاونيات، والنقابات، والمجموعات الدينية واللجان النسائية)، أو الشركاء الثلاثة في منظمة العمل الدولية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة (بما فيها وزارات الاقتصاد، والتخطيط، والمال، والزراعة، والمؤسسات التدريبية، وقسم التعاونيات، ومجلس الإنماء والأعمار، ومجلس الجنوب، والمحافظين، والقائمقامين ورؤساء البلديات). إلى ذلك زارت البعثة بعض التعاونيات والمؤسسات الصغيرة الحجم الزراعية وغير الزراعية في الجنوب (في مجال التبغ ومدابغ الجلود وصناعة الملابس الداخلية

النسائية والمتاجر الصغرى ومعاصر الزيتون). وجالت البعثة في كافة المدن الكبرى وبعض القرى في الجنوب (الواقعة منها في المنطقة المحتلّة سابقاً أو خارجها)، بما فيها صيدا والنبطيّة وصور وبنت جبيل ورميش وحانين والصرفند ومرجعيون وإبل السقي وحاصبيا وجزّين. وقد مكّنت المقابلات والزيارات الميدانية أعضاء البعثة من مراقبة النشاط الاقتصادي المحدود والمشاكل التي ترتبط بانخفاض عدد السكان والدمار والمعتقَلات وانتشار الألغام. بالإضافة إلى هذا، درسوا عدداً من التقارير المحلية والوطنية ذات الصلة التي تعني الجنوب والتي تمّ تحضيرها سابقاً، كما تشاوروا مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (ومنها مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي). وأخيراً، اجتمع أعضاء البعثة مع رئيس الجمهورية العماد أميل لحود ورئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ورئيس الوزراء الدكتور سليم الحص، وترافق ذلك بتغطيةٍ إعلاميةٍ واسعةٍ نظراً للاهتمام الذي حظيت به هذه الزيارة.

١٠٢ السياق: جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب

تأثّر جنوب لبنان بنزاعٍ عسكريّ دام أكثر من ٣٣ عاماً، وزادَ وضعه سوءاً مع الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة الشريط الحدودي في شهر آذار/مارس ١٩٧٨، وتوسّع هذا الاحتلال نحو منطقتَي جزّين وحاصبيا في العام ١٩٨٢. وبذلك أمسى جنوب لبنان منقسماً إلى منطقتين: المدن (تحديداً صيدا وصور والنبطيّة) والقرى غير المحتلّة التي تأثرّت بالنزاع، والقرى المحتلّة. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد سكان المناطق المحتلّة وغير المحتلّة في الأقضية الخمسة الأكثر تأثراً بلغ حوالي ٢٧٠,٠٠٠ نسمة[١] (رغم أنّ هذا الرقم قد يكون تغيّر مؤخراً نظراً إلى ارتفاع عدد العائدين إلى قراهم)، أو ٦٠% من إجمالي سكان الجنوب. وتجدر الإشارة إلى أنّ حوالي ١٢٠,٠٠٠ شخص قد تهجّروا من المنطقة على فترات متتالية، واستقرّوا بأكثريّتهم في ضواحي بيروت.

وما كان من شأن الفترة الطويلة للاحتلال الإسرائيلي والسياسات التي اعتمدها الإسرائيليون آنذاك إلاّ أنّ زادت اعتماد الجنوب على إسرائيل، وأعاقت نموّه الاقتصادي وزادت حدّة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والانقسام بين الجنوب وباقي المناطق اللبنانية. وبعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، أمست آثار النزاع أكثر وضوحاً. وحالياً، يتمثّل التحدّي الأكبر في الجنوب بخلق الوظائف، وهو في الوقت عينه وجه أساسيّ للتمكين الاقتصادي والتنمية اللذين تحتاج إليهما المنطقة. فتدهور حالة البنى الاقتصادية والخسارة المفاجئة لاقتصاد الحرب مع انتهاء النزاع الطويل سببا ارتفاع

---

١ الهيئة العليا للإغاثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب لبنان، تموز/يوليو ١٩٩٩، ص ٥٣.

معدّلات البطالة، خصوصاً في صفوف الشباب والنساء، وارتفاعاً أكبر لمعدّل الاستخدام الجزئي كما يبدو عبر سيطرة الأنشطة غير النظامية.

وقد تأثرّت بعض مناطق الجنوب أكثر من غيرها، ومنها قضائي جزّين وبنت جبيل. وبشكلٍ عامّ، فإنّ معدّل النشاط في الجنوب هو أدنى من المعدّل الوطني (٢٧% مقارنةً بـ ٣١%). وتشير التقديرات إلى أنّ البطالة في الجنوب ستبلغ ٢٠% في المستقبل القريب، وهي باتت تسبّب تفشّي الفقر، وذلك في حال لم يتمّ الاضطلاع بتدخّلات فوريّة في مجال الاستخدام. أمّا عمل الأطفال الذي كان قائماً خلال فترة الاحتلال في مزارع التبغ وغيرها، فهو آخذ في الارتفاع من أجل سدّ حاجات الأسر بعد تدنّي دخلها. وترتبط هذه الظاهرة بارتفاع معدّلات التسرّب من المدرسة، فتبلغ في بعض المناطق ٤٠%. ويتميّز الاقتصاد في المنطقة بسيطرة قطاعَي الزراعة ومصائد الأسماك، والصناعات الخفيفة والحرف والأنشطة الصغرى في قطاع الخدمات. وقبل الانسحاب، كانت التقديرات تشير إلى أنّ ثلث السكان المقيمين في المنطقة كانوا يجنون دخلهم الأساسي من أنشطةٍ مرتبطةٍ بالنزاع. أمّا بعده، فيُتوقّع أن يشهد جنوب لبنان نمواً ديموغرافياً كبيراً إذ من المتوقّع عودة أعداد كبيرة من السكّان المهجَّرين (بمَن فيهم الذين غادروا المنطقة بملء إرادتهم)، وذلك رغم أنّ طول فترة الحرب قد يعني أنّ كثيرين منهم رسّخوا جذوراً عميقةً في المناطق التي استضافتهم مثل بيروت، وأنّهم سيطالبون بمحفّزاتٍ تشجّعهم على العودة. ومع ذلك، يُتوقّع أن يعود حوالي ٤٨,٠٠٠ شخص إلى قراهم في غضون السنوات الخمس المقبلة[٢]. فضرورة خلق الوظائف من أجل مواجهة عودة أعداد كبيرة من السكان المهجّرين؛ ومن أجل تأمين حاجات الأشخاص الذين كانوا يعتاشون من اقتصاد الحرب والأنشطة المرتبطة به؛ بالإضافة إلى تأمين حاجات مجموعة كبيرة من الوافدين الجدد إلى أسواق العمل في المنطقة تشكّل جميعها تحدياً مهماً، ليس فقط لإطلاق الانتعاش الاقتصادي للمنطقة، بل أيضاً لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي على المديَين القصير والمتوسّط.

وإثر الانسحاب في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، أخذت الحكومة بوكالات التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجنّد لوضع برنامجٍ ضخمٍ لإعادة الأعمار والانتعاش في الجنوب. وقبل ذلك، كانت الحكومة اللبنانية (الهيئة العليا للإغاثة) قد حضرّت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *"البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب لبنان"* (تموز/يوليو ١٩٩٩) الذي أمّن قاعدة بيانات أساسية حول المنطقة، وأشار إلى الطاقات المهمّة للتنمية والتي يجب استكشافها.

---

٢ الهيئة العليا للإغاثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرنامج الإقليمي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جنوب لبنان، تموز/يوليو ١٩٩٩، ص ٥٢.

ومنذ شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠، أقرّت الحكومة اللبنانية خطّةً خمسيةً بقيمة ١,٢ مليار دولار أميركي لإعادة تأهيل الجنوب وتنميته (٤٥ مليون دولار أميركي منها متوفّرة مباشرةً). بالإضافة إلى هذا، خصّص مجلس الوزراء مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ألف دولار أميركي لعمليات التدخّل السريع والمساعدات الإنسانية. وفي هذا السياق، راجعت البعثة درجة الاستعداد لمواجهة الاحتمالات الممكنة، ودرست الوضع الإنساني وما يرتبط به من حاجات، خصوصاً في ما يتعلّق بإزالة الألغام، وتأمين الخدمات الأساسية والتدخّل السريع والتأهيل وإعادة الأعمار. وتقدّمت الحكومة اللبنانية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠ بطلب إلى المدير العام تسأله فيه مساعدة منظمة العمل الدولية في جهود الانتعاش والتنمية في الجنوب، مشدّدةً بشكلٍ خاصّ على مكافحة الفقر والحاجة إلى تعزيز الاستخدام.

١٠٣ بنية الاقتصاد في الجنوب

على غرار المناطق الريفية الأخرى في لبنان، اعتُبر الجنوب من أكثر المناطق حرماناً في الفترة التي سبقت الحرب. وقد شهدت المنطقة في العقدَين المنصرمَين تغيّرات بنيويّة ديموغرافية واجتماعية واقتصادية، مع اتّساع الفوارق بين المناطق، خصوصاً بين المحتلّة منها وغير المحتلّة، وبين الأرياف والمدن. وكان المدّ العمراني العشوائي في المدن من أبرز الخصائص التي تميّزت بها المناطق غير المحتلّة، تحديداً صور والنبطيّة، بالإضافة إلى بعض التجمّعات في المناطق الواقعة في نطاق عمل قوات الطوارئ الدولية. أمّا تمويل هذه الحركة العمرانية، فكان يتأمّن بشكلٍ أساسي عبر تدفّق رؤوس الأموال من العمال خارج البلاد، خصوصاً في أفريقيا وكندا والولايات المتحدة الأميركية وبلدان الخليج. أمّا موجات الهجرة الداخلية الكثيفة، فقد أدّت إلى استقرار السكان بكثافةٍ في المناطق غير المحتلّة. وما كان بظاهرتَي المدّ العمراني والهجرة الداخلية بين المناطق إلاّ أن سبّبتا تغيّرات عميقة في البنى الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فأثّرت بذلك على سوق العمل وعلى السكان الناشطين في المنطقة. ورغم هذه التغيّرات البنيوية، بقيت الأنشطة الزراعية الأكثر تواجداً في هذه المناطق، وخصوصاً في المناطق المحتلّة، إذ كانت تجذب أكثر من نصف السكان العاملين (بمَن فيهم العمال الدائمين والموسميّين والظرفيّين، بالإضافة إلى أصحاب المشاريع).

١٠٣٠١ الأنشطة المتعلّقة بالنزاع وبالاحتلال

في خلال فترة الاحتلال، ارتبط اقتصاد الجنوب بشكلٍ وثيقٍ بظروف الاحتلال. وتشير التقديرات إلى أنّ حوالي ٣٠-٣٥% من دخل المنطقة كان مصدره الأنشطة المتعلّقة بالاحتلال. ومن بين هذه الأنشطة، نذكر الاستخدام داخل إسرائيل، والاستخدام في جيش لبنان الجنوبي، وقوات الطوارئ الدولية،

بالإضافة إلى التجارة غير المشروعة (بشكلٍ أساسي عبر مرفأ الناقورة والحدود مع الجولان). ويبدو أنّ انسحاب إسرائيل المفاجئ كان له أثر سلبيّ مباشر ومهمّ على مصدر رزق السكان، إذ يُقدَّر عدد الأسر التي فقدت مصدر دخلها الأساسي بأكثر من ٦٠٠٠ أسرة.

الاستخدام داخل إسرائيل

بدأت ظاهرة الاستخدام في إسرائيل في العام ١٩٧٦ عندما أخذ عدد صغير من العمال يعبرون الحدود اللبنانية-الإسرائيلية للعمل في المناطق الشمالية من إسرائيل. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد اللبنانيين العاملين داخل إسرائيل في خلال فترة الاحتلال ارتفع ليبلغ حدّه الأقصى في العام ١٩٩٦ مع ٤٠٠٠ عامل، ثمّ انخفض إلى حوالي ٣٢٥٠ في العام ١٩٩٧. أمّا أبرز الأنشطة التي مارسها العمال اللبنانيون في إسرائيل، فتركّزت في قطاع البناء وصناعة النسيج والزراعة والفنادق والكهرباء والصناعة، علماً أنّ أجورهم كانت تبلغ حوالي ٦٠٠ دولار أميركي، متراوحةً بين ٣٥٠ و ٧٥٠ دولاراً أميركياً وفقاً لنوع النشاط.

الاستخدام في جيش لبنان الجنوبي

كان جيش لبنان الجنوبي يستخدم حوالي ٣٠٠٠ إلى ٣٢٥٠ شخص، يتوزّعون بين جنود وموظّفين إداريّين في الإدارة المدنية. وكان الأجر الشهري يبلغ حوالي ٦٠٠ دولار أميركي، بالإضافة إلى تقديمات اجتماعية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنّ معظم أعضاء جيش لبنان الجنوبي أجبِروا على الانضمام إلى صفوفه، وفي حالات كثيرة، كان الانضمام إليه شرطاً ضرورياً ليستمرّ باقي أعضاء العائلة في العمل داخل إسرائيل.

الأنشطة الأخرى

أمّن وجود قوات الطوارئ الدولية المئات من فرص العمل للمقيمين في جنوب لبنان. وبالإضافة إلى الاستخدام المباشر مع قوات الطوارئ الدولية، تمّ تطوير أنشطة تجارية جديدة، خاصةٍ في الناقورة، وذلك تلبيةً لحاجات أعضاء القوّة الدولية. غير أنّ تباطؤاً ملحوظاً ظهرَ في هذه الأنشطة في الفترة الأخيرة إذ بدأ أفراد قوات الطوارئ الدولية يستفيدون من الخدمات المؤمّنة داخل إسرائيل (كالسكن لعائلاتهم، والتسوّق، وغيرها من الخدمات...). ومن مصادر الدخل الأخرى في المنطقة، نذكر التهريب (وخصوصاً تهريب التبغ) عبر الحدود بين لبنان والجولان، أو الحدود اللبنانية-الإسرائيلية.

١٠٣٠٢ الزارعة

تُقدَّر مساحة الأراضي القابلة للزراعة في محافظتَي جنوب لبنان والنبطيّة بحوالي ١٤٢,٥ ألف هكتار، أي حوالي ٣٨% من إجمالي الأراضي القابلة للزراعة في لبنان. ولكنّ الأراضي المرويّة تمثّل فقط ٨% من الأراضي القابلة للزراعة في محافظة النبطيّة، و١٣% منها في محافظة جنوب لبنان، مقابل نسبةٍ وطنيةٍ تبلغ ٣١%. وتُعزى هذه النسبة المتدنّية بشكلٍ أساسيّ إلى التأخّر في تنفيذ مشاريع الريّ.

وكانت زراعة التبغ تُعتبَر ثاني أكبر مصدر للدخل، فتحتلّ المرتبة التي تلي الأنشطة المتعلّقة بالاحتلال. وبعد تدنّي مستوى إنتاج التبغ في الثمانينيّات بسبب غياب السلطات الرسمية المسؤولة، استعاد التبغ موقعه كمصدرٍ بارزٍ للدخل منذ العام ١٩٩٢. وحالياً، يستوعب قطاع التبغ حوالي ٤٥% من اليد العاملة الزراعية، مع تغييرٍ مهمٍ بين مختلف القرى. وعلى سبيل المثال، تمثّل اليد العاملة في قطاع التبغ ٧٠% من اليد العاملة الإجمالية في بعض القرى (مثل رميش وعيترون). ويُعزى هذا المنحى الجديد في محاصيل التبغ أكثر ما يُعزى إلى سياسة الدعم التي تنتهجها الحكومة، والتي تقودها العوامل السياسيّة التي طغت بعد اتفاق الطائف.

وفي العامَين ١٩٩٧-١٩٩٨، بلغ الإنتاج اللبناني من التبغ ١١,٥٣٥ طناً، أنتج جنوب لبنان والنبطية ٧٦٢٦ طناً منها، أي حوالي ٦٦% من إجمالي الإنتاج الوطني. وبلغت مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بالتبغ حوالي ١٠,٥٠٠ هكتار، يقع ٣٠٠٠ هكتار منها في المناطق المحرّرة حديثاً [٣].

ويتميّز كل قضاءٍ في الجنوب بمحصولٍ زراعي تقليدي. وعلى سبيل المثال، تنتشر زراعة التبغ في بنت جبيل ومرجعيون وصور، بينما تنتشر زراعة الزيتون وإنتاج الزيت في حاصبيا. غير أنّ صعوبات كثيرة تعترض تسويق هذه المنتجات نظراً للنقص في الأقنية الملائمة للتصنيع والتسويق، بالإضافة إلى المنافسة مع ما يتمّ استيراده من إسرائيل. وفي مرجعيون، ورغم أنّ الخضار هي أكثر الزراعات انتشاراً، إلاّ أنّ إنتاجها يعجز عن تلبية الطلب المحلّي (أي فقط في مدينة مرجعيون وجوارها). وفي السابق، كان يتمّ تأمين الطلب على الخضار عبر المنتجات المستورَدة من إسرائيل وقبّ الياس في البقاع. أمّا الفاكهة، فيتمّ إنتاجها لتلبية الطلب المحلّي (مرجعيون، حاصبيا، جزّين)، ووحده الفائض منها يُستعمَل لغاياتٍ تجارية.

---

٣ المسح الزراعي، وزارة الزراعة، ١٩٩٨.

١٠٣٠٣ الصناعة، التجارة والخدمات

بالإضافة إلى الانتشار الكبير للزراعة في المناطق المحرّرة حديثاً، يمكن تحديد عددٍ من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، والتي تغطّي مجموعةً واسعةً من التجارة بالمفرّق والحرف اليدوية والأعمال الصغيرة والصناعات الخفيفة والخدمات الشخصية.

ومن جهةٍ أخرى، أدّت ظروف الحرب إلى انتقال مجموعةٍ واسعةٍ من الأنشطة الاقتصادية من الجنوب إلى مناطق لبنانية أخرى. وعلى سبيل المثال، كانت صناعة الجلد والأحذية منتشرةً بكثرةٍ في بنت جبيل في فترة ما قبل الحرب، مع حوالي ١٩٠ مشغلاً في العام ١٩٧٦، لكنّها شهدت تباطؤاً كبيراً وانخفاضاً ليس في عدد المشاغل وحسب، بل أيضاً في القدرة الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أنّ حوالي ١٤٤ مصنعاً للأحذية يعمل حالياً في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، علماً أنّ مالكيها هم من بنت جبيل. وتنطبق الظاهرة عينها على مدينة جزّين التي كانت تعتمد على السياحة والمصطافين كمصدرٍ أساسيّ للدخل، بالإضافة إلى أنشطة أخرى كالحرف اليدوية والنسيج، غير أنّ معظم هذه الأنشطة توقّفت بعد الاحتلال الإسرائيلي. ويبدو أنّ بنية الأنشطة الاقتصادية وخصائصها في المناطق الجنوبية تتلاءم مع ما تمّ التوصّل إليه من استنتاجاتٍ وطنية، كما تبيّن عبر توزيع المؤسسات العاملة حالياً وفقاً للحجم ولمؤشّراتٍ أخرى. ولكنّ ظروف الحرب فرضت أعباء إضافية على اقتصاد هذه المنطقة، أهمّها هجرة الموارد البشرية، وتدمير البنى التحتية، والعوائق التي تعترض الإفادة من الموارد الطبيعية (كالمياه والتربة الخصبة، إلخ...)، بالإضافة إلى تدنّي القدرة الشرائية (تحديداً بالنسبة إلى اليد العاملة التي تعتمد فقط علىالموارد المحلية).

خصائص المؤسسات

تتميّز المؤسسات العاملة حالياً في الجنوب بالخصائص التالية:

١) تكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الجنوبية، ويعمل في ٩٠% منها أقلّ من ٥ موظّفين.

٢) تتركّز الأنشطة الاقتصادية في قرى وبلدات محدّدة في كلّ قضاء، وتحديداً في مراكز الأقضية. وباستثناء بعض القرى التي تستفيد من ظروف الاحتلال (مثل وجود قوات الطوارئ الدولية)، فإنّ الأنشطة الاقتصادية تتضاءل في القرى التي تبعد عن مركز القضاء. وقد تساعد هذه التكتّلات صانعي السياسات على اختيار الموقع الملائم لتأسيس أنشطة وأعمال تدعم الاقتصاد المحلي، مثل الحاضنات، والخدمات المالية والقروض، وبرامج الإرشاد وغيرها...

٣) في القطاع الصناعي، تُعتبَر الصناعات المعدنيّة والغذائية من أكثر الصناعات انتشاراً في الجنوب، وتمثّل الأولى ٢٢% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية في محافظة جنوب لبنان و٢١% في النبطية. وقد تسيطر أنشطة صناعية دون سواها في كلٍّ من الأقضية، مثل صناعة النسيج والجلد في بنت جبيل، والصناعات المعدنية في حاصبيا ومرجعيون، والمفروشات في النبطية.

٤) تضمّ هذه القطاعات الخدماتية والتجارية معظم المؤسسات في الجنوب، فتمثّل التجارة بالمفرّق ٥٣% منها، مسجّلةً بذلك المعدّل نفسه كما المعدّل على المستوى الوطني. ولكن تبرز بعض الفوارق في بعض الأقضية، وتحديداً في جزّين حيث تمثّل مؤسسات البيع بالمفرّق ٤٩,٧%، و٦٠ % في حاصبيا.

خصائص اليد العاملة

يُقدّر العدد الإجمالي للسكان الناشطين في الأقضية الخمسة التي تمّت دراستها بحوالي ٦٩,٠٠٠ شخص، يمثّلون ٢٦,٦% من السكان المقيمين، مقابل ٣١% للمعدّل الوطني. ويُعزى المعدّل المنخفض للنشاط الاقتصادي بشكلٍ أساسي إلى تفاوت البنى العمرية بين الجنوب وباقي المناطق اللبنانية. وعلى سبيل المثال، تُشير التقديرات إلى أنّ نسبة السكان الذين لم يبلغوا التاسعة عشر من العمر تبلغ ٣٩% من إجمالي السكان في لبنان، بينما تبلغ ٤٩% في صور (ويبلغ معدّل النشاط الاقتصادي ٢٦,٤%)، و ٤٥% في بنت جبيل (ويبلغ معدّل النشاط الاقتصادي ٢٤,٦%). وتُعزى هذه الفوارق بشكلٍ أساسيّ إلى التفاوت في موجات الهجرة الداخلية والخارجية ضمن مجموعات عمرية محدّدة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المؤشّرات تعني المناطق المحتلّة وغير المحتلّة في الأقضية موضوع الدرس، ولكن يمكن أن ينتج نوع من الانحراف في البيانات نظراً لتركّز هذه الفئة العمرية في المناطق غير المحتلّة بسبب تهجّرها إلى القرى غير المحتلّة الأقرب إليها، وذلك تجنّباً للانضمام إلى جيش لبنان الجنوبي (والذي عُرف عنه أنّه يجبر الشبان الذين بلغوا السابعة عشر من العمر وما فوق على الانضمام إلى صفوفه).

أمّا مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، فهي متدنيّة نسبياً في معظم الأقضية موضوع الدرس، وذلك مقارنةً بمشاركتها على المستوى الوطني. ويمكن تبرير هذه الظاهرة بأنّ معظم النساء العاملات يشاركنَ في أنشطةٍ غير نظامية وغير مصرَّح عنها، مثل المؤسسات الصغيرة (كالحليب والبيض والخضار والفاكهة والألبسة والأحذية ومستحضرات التجميل...)، وتربية الحيوانات للاستهلاك المنزلي، وإنتاج المأكولات التقليدية ("المونة")، والحرف اليدوية...

وتكثر في المناطق الجنوبية المهن الموسمية والظرفية، خصوصاً في مرجعيون وبنت جبيل وحاصبيا، وقد تعود هذه الظاهرة إلى انتشار الأنشطة الزراعية والحرف اليدوية والمهارات الأخرى التي ليست دائمةً من حيث طبيعتها. أمّا انتشار العمل الموسمي، فمن شأنه المساهمة في تفاقم ظاهرة الفقر في هذه المناطق.

وتسجّل المناطق المحتلّة معدّل دخلٍ أعلى مقارنةً بالمناطق غير المحتلّة، وذلك لأنّ قسماً كبيراً من العمال في هذه المنطقة هم عمال زراعيون، يعتمدون كثيراً على محاصيل التبغ التي تدعمها الحكومة. إلى ذلك يساهم الاستخدام في إسرائيل (العمال الزراعيون والحرفيّون على حدٍّ سواء)، وفي جيش لبنان الجنوبي وفي قوات الطوارئ الدولية، في هذه الظاهرة.

ومن جهةٍ أخرى، تمّ تسجيل معدّلات بطالة مرتفعة في جزّين (١١,٢%) وبنت جبيل (١٠,٧%)، مقارنة بالمعدّل الوطني الذي بلغ ٧,٦% في العام ١٩٩٦. ونظراً إلى مختلف الفئات العمرية، فإنّ أعلى معدّلات للبطالة سُجّلت في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة في معظم الأقضية: ٤٧,١% في جزّين، و ٢٩,٥% في بنت جبيل، و١٨,٥% في حاصبيا. ومن المتوقّع أن يرتفع معدّل البطالة في الأشهر القلية المقبلة في منطقة الجنوب (فيتراوح بين ٢٠ و٢٥%)، وذلك بسبب فقدان فرص العمل التي كانت ترتبط بالاحتلال من جهة، وبسبب ارتفاع النسب المئوية للأشخاص الأكبر سناً الذين يُتوقّع أن يعودوا إلى قراهم من جهةٍ أخرى.

٢ الاستنتاجات الأساسية

٢٠١ المشاكل المُلحّة والتحديات

٢٠١٠١ الركود الاقتصادي والبطالة والاستخدام الجزئي

لاحظت البعثة وجود ركودٍ عامٍ في الأنشطة الاقتصادية في جنوب لبنان، وتحديداً في المناطق المحرّرة. وتشير التقديرات إلى أنّ الخسارة المفاجئة للدخل المرتبط باقتصاد الحرب تشكّل ثلث الدخل السنوي للمنطقة، أي حوالي ٨٠ مليون دولار أميركي.

ويمكن القول إنّ الاقتصاد في الجنوب يتميّز بمستويات عالية من البطالة والاستخدام الجزئي وعدم استقرار الوظائف والفقر عموماً. أمّا الذين كانوا يعتمدون على اقتصاد الحرب، فقد وجدوا أنفسهم فجأةً من دون عمل. وعليه، خسر أصحاب المتاجر والمؤسسات الصغيرة الأخرى زبائنهم بسبب التدنّي السريع للقدرة الشرائية لدى السكان. وكانت الزراعات الجافة ذات الانتاجية المتدنّية الأكثر انتشاراً في الاقتصاد

الجنوبي، أمّا استمرار دعم الحكومة لزراعات التبغ، فهو يؤمّن شبكة أمان جزئيّة لأنّ هذا الدعم غير قابل للاستمرار.

غير أنّ هذا القطاع يعجز عن الحفاظ على اليد العاملة الحالية أو خلق فرص عمل جديدة مدرّة للدخل بغياب الاستثمارات الضخمة في البنى التحتية، بما فيها إدارة المياه والريّ وتقسيم الإنتاج. بالإضافة إلى هذا، فإنّ تدهور وضع الصناعات الغذائية يحول دون استعمال المنتجات الزراعية في الأنشطة التصنيعية.

ومن السمات المهمّة الأخرى للاقتصاد في الجنوب، نذكر الجهود المكثّفة لتحسين البنى التحتية، وخصوصاً في المناطق الريفية. فالمجموعة المحدودة من الأنشطة الاقتصادية البديلة المحصورة ببعض الصناعات الخفيفة التي تستعمل التقنيّات القديمة، والتي تسودها ظروف عمل وممارسات متدنّية على مستوى الإدارة إنّما تلقي بعبءٍ مهمٍّ على تنافسيّة التجارب الاقتصادية الحالية.

ومن شأن العناصر المذكورة أعلاه أن تفسّر مجتمعةً الكلفة المرتفعة للإنتاج في جنوب لبنان، والنواقص في الاقتصاد المحلّي. ولا يفوتنا أن نذكر أنّ اقتصاد المنطقة المحرّرة كان منعزلاً عن الاقتصاد في باقي المناطق اللبنانية، فأمسى اقتصاداً معتمداً على الأنشطة المرتبطة بالحرب وعلى تأمين اليد العاملة للمناطق الإسرائيلية المجاورة. وعليه، فإنّ إعادة دمجه مع باقي الاقتصاد اللبناني يشكّل تشويهاً وخسارةً مهمّين على مستوى الاستخدام والدخل على المدى القصير. وهذا ينطوي أيضاً على غياب البيئة الممكّنة في ما يتعلّق بجذب الاستثمارات، بما فيها الإطار القانوني الملائم.

٢٠١٠٢ مهن غير مستقرّة وحماية اجتماعية محدودة

في إطار بنية الاستخدام العامة في الجنوب حيث تسيطر الزراعة والصناعات الصغرى، فإنّ معظم العمال يفتقرون إلى التغطية وفقاً لأيّ شكلٍ من أشكال الحماية الاجتماعية. ويمارس عمال كثيرون مهناً غير مستقرّة، وخصوصاً منهم العمال بأجر أو الموسميّين أو الذين يعملون في مؤسسات عائليّة. ويفتقر العمال المعرّضون والمهجّرون والعاطلون عن العمل إلى النفاذ إلى أيّ شكلٍ من أشكال الحماية الاجتماعية المؤسساتية. وفي ظلّ ظروفٍ كهذه، تَمثّل المنحى العام السائد خلال الاحتلال بالاعتماد على شبكات الدعم العائلية (والتي كانت تعتمد بأكثريّتها على الأقارب المهاجرين)، أو على دعم الجمعيّات التابعة لأحزاب وجهات سياسيّة. وممّا لا شكّ فيه أنّ الحماية الاجتماعية تشكّل مسألةً ملحّةً يجب التطرّق إليها على المستوى الوطني ككل (مثل الصناديق الاجتماعية).

وفي ما يتعلّق بظروف عمل العمال تحديداً، نلاحظ غياب ثقافة "السلامة في العمل". فالصناعات والأنشطة الاقتصادية القليلة التي كانت قائمةً خلال سنوات الاحتلال تبدو خطرةً، بما فيها الزراعة ومصائد

الأسماك، والبناء، والمدابغ الجلود، وغيرها من الصناعات الأخرى التي كانت تستعمل المواد الكيماوية فتُعرّض العمال لها، كما كانت تساهم في تلوّث مياه الشاطئ. وتشير التقارير إلى تفشّي الحوادث والإصابات والأمراض المهنيّة. وعليه، سيتعيّن بذل جهودٍ جبّارةٍ هنا، خصوصاً في المهن التقليديّة التي ستشهد بعضاً من مقاومة التغيير.

وعلى المستوى الوطني، فإنّ الجهود الهادفة إلى حماية العمال من المرض والإصابات والجروح الناتجة عن العمل تعترضها آليات التوعية والمعرفة والإعلام غير الملائمة، والقدرة المحدودة على تصميم وتطبيق سياسات وبرامج فعّالة في مجال الحماية في العمل. وقد تفاقم الوضع في الجنوب بسبب ما ينيف عن ٣٣ عاماً من النزاع العسكري والاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي في العام ١٩٧٨. أمّا ما يزيد وضع السلامة والصحّة سوءاً في هذه المنطقة من البلاد، فهو وجود صناعات خطيرة كالزراعة ومصائد الأسماك وأعمال البناء، واستعمال المواد الكيماويّة وتعرّض العمال لها في بعض الصناعات مثل مدابغ الجلود، ممّا يساهم أيضاً في تلوّث مياه الشاطئ. والأهمّ من هذا كلّه تكاثر المؤسسات الصناعية الصغيرة التي لا تتمتّع بأدنى حدّ من الحماية الاجتماعية. ووفقاً للمسح الزراعي الذي أجرِيَ في العام ١٩٩٥، فإنّ عدد المؤسسات الصناعية في محافظة الجنوب بلغ ٢٠٥٤ مؤسسة، تمثّل ٨,٧٣% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية في البلاد. ويبلغ عدد العمال في هذه المؤسسات ٨٠٠٠ عامل، يمثّلون ٥,٧٦% من العدد على المستوى الوطني. ويعمل ٦٨% من هؤلاء العمال في قضاء صيدا، و ٢٨% في قضاء صور، و ٤% منهم في جزّين. وفي القطاع الزراعي، تؤمّن مزارع التبغ مصدر رزق ٥٠% من المواطنين في الجنوب، وهي تُعتبَر من الأعمال العائليّة. ويستخدم هذا القطاع أعداداً كبيرةً من النساء والأطفال، ويتميّز بالعمل الشاقّ وما يترتّب عليه من إصاباتٍ وتعرّضٍ للمواد الكيماوية وللعوامل الجرثوميّة، بالإضافة إلى وضعيّة الجلوس الخطيرة.

أمّا السلامة والصحّة المهنيّتان، فهما تطالان عدداً من المجالات إذ إنّ العلاقة بين عالم العمل والبيئة واقتصاد السلامة والصحّة لا تفتقر إلى وثائق تدعمها. وتعتمد تنافسيّة الصناعات الصغرى والمتوسّطة والكبيرة واستمراريّتها الاقتصادية على نوعيّة المنتجة وكميّتها، وارتباطهما المباشر ببيئة خالية من المخاطر في مكان العمل، وبالتالي خفض التغيّب نتيجةً للحوادث والإصابات والأمراض. وتحتاج هذه العلاقة إلى تركيزٍ خاصّ في الاقتصاد الناشئ في الجنوب الذي يجب أن يلحق بركب الأسواق المجاورة. وعليه، تبرز الحاجة إلى ثقافة سلامة كوسيلةٍ لتأمين الدمج الكامل لمتطلّبات السلامة والصحّة في تعزيز سياسات الاستخدام الصحيحة والقرارات الاستثمارية. ويكتسي هذا الأمر أهميةً بالغةً لتأمين الحماية للمجموعات المستهدفة التي حدّدها هذا التقرير، وخصوصاً المعتقلين السابقين، والمهجّرين، والنساء، والعمال الذين كانوا يطلبون العمل في إسرائيل، والأشخاص المعوّقين، والشباب، والهاربين من الخدمة

العسكرية. لذا لا بدّ من تحسين ظروف العمل إن أردنا تقوية المؤسسات والتعاونيات، فهي جزء لا يتجزأ من تنمية الأسواق، والتدريب على الإدارة، والخدمات المالية والاستشارية، والتخطيط لإنشاء الأعمال. كما أنّها تصون الوظائف القائمة وتشكّل جزءاً أساسياً في مجال خلق وظائف جديدة، وجميعها مقاربات رئيسية تدخل ضمن إطار تنمية الجنوب وتعزيز إعادة اندماجه الاجتماعي مع باقي المناطق اللبنانية.

٢٠١٠٣ تغيير ديموغرافي وتزايد أعداد المجموعات المعرَّضة للتهميش

بدأ التهجير القسري في جنوب لبنان في نهاية الأربعينيات عندما بدأت إسرائيل تهاجم المزارع والقرى الحدودية. وحصلت موجة تهجير بارزة أخرى في العام ١٩٦٧ بعد الاعتداءات الإسرائيلية على مزارع شبعا الأربع عشرة. بعد ذلك، تمّ تسجيل مزيدٍ من التحرّكات السكانية، بشكلٍ أساسي من قرى العرقوب طوال الفترة الممتدّة من نهاية الستينيات حتّى بداية السبعينيات. وبلغت ظاهرة التهجير ذروتها في ١٩٧٦-١٩٧٨. وتشير التقديرات إلى أنّه بعد شهر آذار/مارس ١٩٧٨، بلغ العدد الإجمالي للسكان المهجّرين حوالي ٢٢٠ ألفاً (أي حوالي ٣٠ ألف أسرة)[٤]، علماً أنّ حدود المنطقة المحتلّة رُسمَت في تلك السنة رسمياً.

وسبّب الاجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢ انتقالاً كبيراً للسكان من الجنوب، لكنّ الاجتياح ككلّ لم يدم أكثر من ٣ سنوات، فسُجّلَت حركة عودة إلى صيدا وصور والنبطية بعد الانسحاب في العام ١٩٨٥ . أمّا عودة المهجّرين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهما أمران متداخلان، وعليه، لن تتحقّق العودة إلى الجنوب ما لم يتمّ تنفيذ مشاريع تأمين الخدمات الأساسية والبنى التحتية، علماً أنّ حجم الاستثمارات في البنى التحتية يعتمد إلى حدٍّ كبيرٍ على الحجم المتوقّع للمقيمين، ممّا يزيد ثقل التحدّي الذي تواجهه الحكومة من أجل تحقيق عودة المهجّرين. وقد شهدت المناطق الجنوبية الريفية والنامية بغالبيّتها، موجات كبيرة من الهجرة عبر التاريخ نظراً إلى ظروف العيش القاسية وبحثاً عن فرص العمل والتعليم ومعايير عيش أفضل. وما كان من شأن هذه العوامل مجتمعةً إلاّ أن دفعت قسماً كبيراً من السكان إلى مغادرة قراهم والنزوح إلى بيروت وضواحيها، أو الهجرة إلى بلدان أخرى، كأفريقيا والولايات المتحدة الأميركية وكندا وأميركا الجنوبية، وبلدان الخليج حديثاً. وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة الشباب مرتفعة في صفوف سكّان الجنوب (تصل إلى ٤٥% من السكان).

---

٤ النهار، ١٩٧٨/٤/٨.

سيتأثّر حجم حركة العودة إلى المناطق المحرّرة حديثاً بالعوامل التالية:

١) لن تتأمّن عودة السكان ما لم يتمّ توضيح التدابير الأمنية المتعلقة بالقوى التي ستكون مسؤولةً عن مراقبة المنطقة؛

٢) السكان الراغبون في العودة إلى قراهم هم الذين لا يتمتّعون بمحفّزاتٍ تدعوهم للبقاء في مكان إقامتهم الحالي، وهم عادةً من الأشخاص المسنّين أو الفقراء الذين لا ينفذون إلى فرص العمل؛

٣) فئات السكان العائدين ستتضمّن على الأرجح الأشخاص المسنّين، والعاطلين عن العمل حالياً، والذين يتمتّعون بفرصٍ أفضل في قراهم؛

٤) ترتفع الرغبة في العودة في صفوف المهجّرين الذين غادروا قراهم حديثاً (في التسعينيات)، مقارنةً بالمهجّرين الأوائل؛

٥) سيؤثّر مكان السكن الحالي للأشخاص المهجّرين على رغبتهم في العودة؛

٦) يتطلّب التقسيم والتفتّت الاجتماعي وفقاً لخطوط دينية ومعايير طائفية أخرى جهداً مستمراً لتحقيق الاندماج الاجتماعي والمصالحة؛

٧) خلّف النزاع الطويل والأليم، وما رافقه من تخلّف وظروف عيش صعبة أعداداً كبيرةً من المجموعات المعرّضة، بما فيها الأسر المعتمدة على النساء، والمعتقلين السابقين، والأطفال العاملين، والشباب العاطلين عن العمل، والأشخاص المعوّقين، والأيتام، والمهجّرين، والعائدين.

٢٠١٠٤ تكوين غير ملائم للمهارات

يعاني نظام الإعداد في لبنان عموماً عدداً من العوائق التي تفاقمت في الجنوب بسبب سنوات الاحتلال، خصوصاً في المناطق المحرّرة. وفي لبنان ككلّ، تتّسم الصورة العامة للتدريب المهني في مجال تأدية الأعمال اليدوية بأنّها فقيرة ولا تستقطب عموماً الكثيرين من جيل الشباب، خصوصاً منهم الذين أتمّوا تعليمهم الثانوي. ويسود نقص كبير على مستوى المعرفة بسوق العمل في سبيل توجيه التدريب الأساسي للعمال وإعادة تدريبهم وترفيعهم في وظائفهم، أو للعمال الذين فقدوا عملهم بسبب الأزمة. فالتدريب في القطاعين العام والخاص يسلك طريق العرض، وهو يشكّل بالنسبة إلى أكثرية المتدرّبين خطوةً تمكّنهم من النفاذ إلى التعليم العالي. أمّا المناهج، فلا تستند إلى متطلّبات العمل وفرصه، ونادراً ما يتمّ تطويرها بمشاركة أصحاب الأعمال والعمال. وتُظهر هذه العوامل عدم ملاءمة المهارات للوظائف، كما أنّ معدّل البطالة يرتفع بسبب هذه الظاهرة. ولاحظنا في المناطق المحرّرة أنّ مراكز التدريب المهني التابعة للقطاعَين العام والخاص تقع حصرياً في المدن وتلبّي حاجات التدريب الأساسي، لذا يتمّ إهمال القطاع الريفي. وهذا يعيق أيضاً نفاذ الأشخاص الفقراء في المجتمع إلى التدريب النوعي، وأيضاً سكان المناطق

النائية والنساء. وتتمثّل المشكلة بالمستوى التعليمي المتدنّي لسكان هذه المناطق الريفية والنائية، ممّا يعيق أيضاً نفاذهم إلى التدريب في القطاعَين العام والخاص. الفرص متاحة للأشخاص الذين اكتسبوا المهارات، فيصبح بإمكانهم اختيار الاستخدام الذاتي أو إنشاء أعمال خاصّة بهم، ولكن لسوء الحظّ، هم يفتقرون إلى الدعم الذي يؤمّنه التدريب. ويتمثّل التحدّي بإنشاء الظروف الضرورية لتسهيل التدريب حتّى تتلاءم المهارات المتوفّرة مع الوظائف الشاغرة. وعلى المدى القصير، من شأن التدريب المستهدَف المعتمد على القدرات أن يساهم في تخطّي المشكلة الحالية، ألا وهي النقص في المهارات الملائمة.

٢٠١٠٥ قدرة مؤسساتية ضعيفة

على المستوى المحلي، يشكّل غياب المؤسسات الحكومية عائقاً مهماً يعترض جهود إعادة الإعمار. أمّا النقص في البيانات والمعلومات، وخصوصاً المتعلقة منها بالتغيير الديموغرافي وظروف سوق العمل، فيبلغ حدّه الأقصى في جنوب لبنان، ويشكّل عقبةً مهمةً تعيق التخطيط والتدخّل السريعَين.

وفي ما يتعلق بحركة النقابات العمالية، تحديداً في الجنوب، فهي لا تزال تفتقر إلى المعطيات اللازمة للتعاطي بفعاليةٍ مع التحديات الجديدة، خصوصاً تلك المرتبطة بالتغيرات البنيوية والتكنولوجية، وتغيّر بنية سوق العمل نتيجةً لارتفاع عدد النساء العاملات، وطالبي العمل الجدد، وارتفاع معدلات البطالة، وتنظيم العمال في القطاع غير النظامي، ومكافحة عمل الأطفال، وتوزيع الموارد، والنفاذ إلى المجموعات المستهدفة، وإدارة المساعدات. ومن جهةٍ أخرى، فإنّ المنظمات العمالية غائبة عن الحوار الاقتصادي والاجتماعي بسبب نقص البنى والآليات القابلة للتطبيق، بالإضافة إلى النقص في القدرات اللازمة والضرورية لمشاركتها الفعّالة في الحوار الاجتماعي.

ورغم ضعف وجود المنظمات الوطنية لأصحاب الأعمال في الجنوب، إلاّ أنّ الاتصالات كانت لا تزال قائمةً مع المؤسسات العاملة في ظلّ الوضع الصعب القائم. وينعكس النقص في الاستراتيجيات المتماسكة والسياسات المحدّدة التابعة لمنظمات أصحاب الأعمال ومحدودية الوسائل المتاحة للمجموعات المحلية عبر مستوى التنمية في القطاع الخاص عموماً، والمؤسسات الصناعية خصوصاً.

٢٠١ الفرص ومصادر القوّة

رغم التحديات المختلفة التي ستواجه الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجنوب لبنان، إلاّ أنّه لا بدّ من الإقرار بالنواحي الإيجابية ومصادر القوة والفرص المتاحة، والإفادة منها.

الإمكانية الاقتصادية لخلق الوظائف

تمكّنت المنطقة من الحفاظ على نسيجها الاقتصادي رغم سنوات الاحتلال الإسرائيلي العديدة والنزاع. ويسمح هذا، أقلّه على المدى القصير، بالحفاظ على المستوى الحالي للدخل في خلق الوظائف، وحتّى بشيءٍ من التوسّع في هذا المجال من أجل إعادة بناء الثقة المحلية اللازمة للتنمية الداخلية. ويمكن استكشاف الإمكانية الاقتصادية في المجالات التالية:

الزراعة: يُتوقّع أن يواجه هذا القطاع عوائق كبيرة في منطقة الجنوب، وتحديداً دمار البنى التحتية، ووجود الألغام الأرضية في المناطق الزراعية، والتهجير، والممارسات الزراعية غير الفعالة، وغيرها... وضمن هذا السياق، سيتمّ رسم أطر التنمية الزراعية على ضوء المشاريع التي ستُنفَّذ، من مشاريع ريّ، وزراعات بديلة، وإدخال محاصيل ذات قيمة مضافة، إلخ...

تنمية المؤسسات الصغرى والصغيرة: لطالما أدّت المؤسسات الصغرى والصغيرة دوراً بارزاً في المنطقة، ويُتوقّع منها الاستمرار في تأدية هذا الدور، أي أنّها أحد أهمّ مصادر الاستخدام والدخل. ويقدّم هذا القطاع أكثر المناخات ملاءمةً لتوفير مصدر الرزق وفرص الاستخدام المستدامة لمختلف الفئات السكانية التي تحتاج إلى الدعم. ولكنّ قدرة المؤسسات الصغرى والصغيرة المتواجدة في الجنوب على استيعاب اليد العاملة حالياً تبدو وكأنّها عرضة لعوائق تتمثّل بمجموعةٍ من العوامل البنيوية، بما فيها زيادة الضغط التنافسي، ونوعية اليد العاملة وكلفتها، ونوعية المدخلات على مستوى الإدارة والمبادرة، ووسائل الإنتاج غير الفعالة، إلخ... غير أنّه ثمّة حاجة إلى مواجهة هذه التحديات بأسرع ما يمكن عبر التركيز على مصادر القوة في المنطقة، تحديداً نسيجها الاقتصادي الذي تمّت المحافظة عليه بشكلٍ جيّد، وتنمية البنى التحتية التي تمّ التخطيط لها، والتعويضات للمعتقلين السابقين وللأشخاص المعوّقين، وعودة المهجّرين، واقتراح قانون تشجيع الاستثمارات للجنوب الذي من شأنه خلق مزيدٍ من الوظائف المستدامة وفرص الدخل.

السياحة: إنّ إمكانية تشجيع السياحة قائمة نظراً لوجود المواقع التاريخية والثقافية والشواطئ والمناظر الخلابة والبيئة التي لم تتشوّه بعد.

التعاونيات: يجب التصدّي للعوائق التي تعترض إعادة إنعاش التعاونيات القائمة وتنميتها، وتأسيس تعاونيات جديدة في الجنوب، وذلك في سبيل خلق مناخٍ مؤاتٍ للتعاونيات، القائمة منها والتي سيتمّ إنشاؤها.

الفرص ومصادر القوة الأخرى

بالإضافة إلى الفرص ومصادر القوة المذكورة أعلاه، يجب ألاّ يغيب عن بالنا ذكر ما يلي:

١) استمرار وجود الخدمات الحكومية الأساسية وتشغيلها في خلال فترة الاحتلال؛

٢) التزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المختلفة مساعدة الجنوب؛
٣) إمكانية توسيع الأنشطة التنموية والسياسات القائمة ذات الصلة على مستوى لبنان لتشمل الجنوب، وذلك من أجل خلق بيئةٍ ممكّنة؛
٤) مرونة الشعب الجنوبي وعزمه على التأقلم والبقاء، ممّا يؤكّد براعته في إطلاق المبادرات على مستوى الفرد والمجتمع المحلّي.

٣ الاستراتيجية المطلوبة والتعاطي

تتطلّب الحاجات المتعدّدة الأوجه والمرتبطة بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر بالاستخدام تعاطياً سريعاً من أجل تحسين الرفاه المادي للسكان، والمساهمة في تنمية المنطقة، ومنح المواطنين الأمل، وإعادة ثقتهم بمنطقتهم، وتسهيل عودة واندماج المهجّرين وغيرهم من الأشخاص الذين تأثّروا سلباً بالأزمة. وتستدعي المقاربة الفعالة للشؤون المذكورة استراتيجيةً شاملةً تتألّف من إجراءاتٍ على المدى القصير والمتوسط/البعيد وعلى المستويات المحلية والمناطقية والوطنية. ويتعيّن على هذه الإجراءات أن تخدم الأهداف الثلاثة الأساسية التالية:

١) الحفاظ على الوظائف القائمة في الجنوب وتحسينها من أجل بناء الثقة بالمنطقة؛
٢) خلق فرص عمل جديدة؛
٣) تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة وللمجموعات المعنيّة ضمن المجتمع الوطني.

٣٠١ رفع إمكانية خلق الوظائف إلى حدّها الأقصى

يتضمّن تحقيق هذا الهدف إطلاق أنشطة عملية صغيرة، بالإضافة إلى تطوير وتطبيق التغيرات في السياسات الهيكلية، والتي يتعيّن عليها جميعاً أن تشكّل جزءاً أساسياً من عملية تكييف وتسريع تطبيق استراتيجية الاستخدام في لبنان. إلى ذلك، يجب مراعاة هذه الأنشطة في مراقبة الخطط التنموية والبرامج والاستثمارات في الجنوب، وذلك حرصاً على أن تكون مراعيةً للاستخدام ولكثافته. واستجابةً للفرص ومصادر القوة المذكورة أعلاه، ستتضمّن هذه المهمّة تطوير البنى التحتية الكثيفة الاستخدام من أجل خلق الوظائف وتعزيز المؤسسات الصغرى والصغيرة.

٣٠٢ زيادة المهارات

في ما يتعلق بالمتطلبات الفورية لتنمية المهارات، ثمّة اقتراح يتمثّل بإدخال برامج تدريبية تعتمد على القدرات للمهن التي تمّ تحديدها على أنّها من الأولويات. وستستهدف التدخلات المتوقّعة في مجال

التدريب المجموعات الأكثر عرضة للتهميش تحديداً (كالأشخاص المعوّقين، والمعتقلين السابقين، والبالغين العاطلين عن العمل، والشباب)، وذلك في القطاعات التالية:

١) الخدمات: المهارات الأساسية في مجال المعلوماتية، أمانة السرّ والمهام الإدارية؛

٢) النقل: صيانة الآليات وتصليحها؛

٣) قطاع البناء: تأمين المهارات الحديثة؛

٤) البنى التحتية: الطرقات، إمدادات الكهرباء، المياه، معالجة النفايات، تنقية المياه، الصرف الصحّي، إلخ.؛

٥) السياحة: التدريب؛

٦) الزراعة: التدريب؛

٧) الحرف اليدوية: تدريب أصحاب المشاغل والمؤسسات الصغرى والصغيرة، ومديريها، والحرفيّين فيها.

وسيتمّ أيضاً تحديد بنية تنظيمية محلية، قد تكون متنقّلةً أو مستقرّة في إحدى المؤسسات، كما سيتمّ استعمالها لتنفيذ التدريب. وسيرتبط المشروع بمكتب استخدام مناطقي، ويتعاون مع المسؤولين عن تأمين التدريب، في القطاعَين العام والخاص، على أن يتمّ تطوير قدراتهم عبر تدريب المدرِّبين بواسطة مقاربةٍ تدريبيةٍ مبتكرة (وحدات تعليمية للمهارات القابلة للاستخدام).

وسيتمّ أيضاً التعاون مع إدارة وموظّفي مركز تدريب البالغين في الدكوانة. ونظراً إلى تعاونه السابق مع منظمة العمل الدولية، فقد اكتسب خبرةً في تطوير التدريب عبر الوحدات التعليمية وتنفيذه. ويعمل مركز الدكوانة على تأمين تدخّلات قصيرة الأمد في مجال التدريب في الجنوب، كما أنّه سيساعد على تدريب المدرِّبين بمساعدة متخصّصٍ دوليّ في منهجية الوحدات التعليمية للمهارات القابلة للاستخدام.

وسيتمّ تأمين برامج التدريب عبر الوحدات التعليمية وموادها، وسيعمل المدرّس الذي تلقّى التدريب على تكيفها مع الظروف المحلية ضمن البرنامج التدريبي المذكور أعلاه. وللحصول على المواد التدريبية، ستتمّ الإفادة من "الشبكة الدولية لمؤمّني التدريب عبر الوحدات التعليمية" التي أسستها منظمة العمل الدولية.

وفي إطار برنامج "حماية الوظائف وخلقها" لمنطقة جنوب لبنان، قد يُعتبَر التدريب على المهارات نشاطاً متعدّد القطاعات، ويشكّل القاعدة للأشخاص المستعدّين لخوض غمار الاستخدام الذاتي بعد امتلاك المهارات، بالإضافة إلى التدخلات في مجال التدريب على المهارات للتعاونيات والأعمال العامة الكثيفة الاستخدام.

ويبرز الأمل في أن يؤمّن نظامُ المعلومات حول سوق العمل المقترَح والمُتوقَّع تأسيسه بموجب هذا البرنامج المعلوماتِ اللازمة لتوجيه التدخلات في مجال التدريب نحو فرص الاستخدام، والحرص على تأمين الوظائف بعد انتهاء التدريب.

ويُتوقَّع أن يؤدّي مركز منظمة العمل الدولية في تورينو دوراً مهماً في تنفيذ مكوّنات التدريب للأنشطة المستقبلية. وسيتمّ تحديد مدى وماهيّة هذه الأنشطة انطلاقاً من تصميم المشاريع المختلفة التي ستكون جزءاً أساسياً منها.

٣٠٣ تطوير التعاونيات

سيشكّل تعزيز التعاونيات القائمة وإنشاء تعاونيات جديدة خيرَ سبيلٍ للمساهمة في إنعاش الجنوب اقتصادياً. وفي هذا الصدد، وسعياً لخلق الاستخدام والاستخدام الذاتي وتطوير أنشطة مدرّة للدخل عبر الجمعيات التعاونية في القطاع الزراعي، فإنّه لمن الضروري:

١) تطوير قدرات المزارعين في القطاعات المختلفة؛

٢) تسهيل نفاذ التعاونيات الزراعية إلى التجهيزات والمختبرات؛

٣) تأمين خدمات التدريب مع مراعاة تحسين مشاركة المرأة الريفية ميدانياً.

وممّا لا شكّ فيه أنّ قطاعات أخرى ستستفيد من تطوير التعاونيات وما سيرافقه من استعمالات، مثل خلق المؤسسات التعاونية والتعاونيات الإنتاجية لإعادة تأهيل البنى التحتية وتصليحها وصيانتها، وقطاع البناء، والحرف اليدوية بما فيها تصميم المجوهرات وإنتاجها، وصناعة الألبسة والأحذية، والفنادق والسياحة، ومصائد الأسماك، والحرف عموماً. ومن شأن الاتفاقيات التعاونية أيضاً أن تسهّل على الأشخاص خوض غمار الاستخدام الذاتي والعمل في أنشطة مدرّة للدخل. وتجدر الإشارة إلى أن الظروف المذكورة أعلاه تنطبق بالطريقة عينها على هذه القطاعات.

وسيكون للجمعيات المستقلة والذاتية الاستدامة منفعةً مباشرةً على خلق فرص الاستخدام في الريف وتحسين مصادر رزق صغار الفلاحين والحرفيين. كما أنّها ستعزّز عملية التنمية التشاركية الذاتية والمستدامة في الريف في منطقة الجنوب، وخصوصاً في المنطقة المحتلّة.

٣٠٤ المساواة بين الجنسَين ودمج المرأة في المجتمع

سيتمّ دمج شؤون المساواة بين الجنسَين في كافّة عناصر البرامج والمشاريع المذكورة أعلاه، ممّا يعني أنّ المشاركة الحالية والمحتمَلة للمرأة والرجل ستحظى بالاهتمام اللازم في جميع مراحل دورة

البرمجة لمختلف التدخّلات، والحرص على استفادة كلّ من الرجل والمرأة منها. وستتمّ مراعاة الإجراءات المحدّدة التالية:

١) ستراعي الأبحاث والبيانات التي سيتمّ جمعها المساواة بين الجنسَين؛

٢) ستتضمّن ورش العمل والأنشطة التدريبية عدداً مناسباً من النساء؛

٣) الحرص على أن تستفيد النساء والرجال بالتساوي من الخدمات المُقدَّمة؛

٤) الحرص على ألاّ تُعيق الأنشطة مشاركة المرأة؛

٥) ضمّ المرأة إلى موظّفي المشاريع والمدرّبين.

وسيتمّ الاضطلاع بمزيدٍ من الإجراءات عبر تخصيص مشروعٍ منفصلٍ ومتمّمٍ يركّز على النساء المعرَّضات. وتُعتبَر هذه الإجراءات ضروريةً لأنّ دمج شؤون المساواة بين الجنسَين في المجتمع غالباً ما يتطلّب أنشطةً خاصةً بالنساء و/أو أعمالاً ملموسةً من أجل تمكين المرأة من بلوغ مستوى الوعي والمعرفة والقدرة والثقة الذي يمكّنها من الإفادة بالتساوي من عملية التنمية وإعادة الإعمار. وسيتضمّن هذا المسار تعزيزاً مهماً لسياسات التوعية وللممارسات في مجال المساواة بين الجنسَين.

٣٠٥ تحسين نوعية الوظائف وتعزيز ثقافة السلامة والصحّة

إنّ ثقافة السلامة والتوعية على القيم الإيجابية لبيئةٍ سليمة وصحّية في العمل على مستوى المؤسسة هما ضروريان لتعزيز الاستخدام على مستوى الفوائد الاقتصادية والقيم الاجتماعية. كما أنّ انتشار المعلومات المتعلّقة بالممارسات الصحيحة للسلامة والصحة هو أمر ضروريّ لحماية العمال وصون البيئة في منطقةٍ تتمتّع بقدراتٍ سياحيّة بارزة. وعليه، تبرز الحاجة إلى خطواتٍ متضافرةٍ تبذلها المؤسسات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل في سبيل تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين على الوفاء بالتزاماتهم.

٣٠٦ بناء القدرة المؤسساتية وتقويتها

تبرز الحاجة إلى عمليةٍ ضخمةٍ لبناء القدرات المؤسساتية على مختلف المستويات من أجل التطرّق إلى الأوجه المتنوّعة لخلق الوظائف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى للجنوب، وتأثيرها على لبنان ككلّ. ويتعيّن على الاستراتيجية المطلوبة أن تستند إلى القدرات المحلية، والموارد، والمبادرات والتطلّعات المرافقة، بالإضافة إلى الأنشطة المحتمَلة للقطاع الخاص والتغيّرات الأخرى في سوق العمل. ويستدعي هذا الأمر العمل في نوعٍ من الشراكة مع المنظمات ذات الصلة التابعة للسكان المحليين المعنيين، ومع المؤسسات المناطقية والوطنية لتأمين الملكية، وتقوية هذه الأطراف تعزيزاً لاستمرارية

البرنامج. وستحرص الاستراتيجية على أن تشارك منظمات أصحاب العمل والعمال بشكلٍ كاملٍ في تصميم وتطبيق السياسات والأنشطة تحقيقاً لمصلحة الجنوب ولبنان ككلّ. وللوصول إلى هذه الغاية، سيكون الحوار الاجتماعي سمةً أساسيةً من هذه الاستراتيجية، والأهمّ من هذا هو أنّ سكّان الجنوب وممثّليهم سيكونون شركاء أساسيين في الحوار.

وفي الوقت عينه، يجب دراسة إمكانيات التعاون والشراكة مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغير التابعة لها من أجل تعزيز العلاقات والتكامل بين تعاطي منظمة العمل الدولية مع الوضع وكيفية تعاطي المنظمات الأخرى وما سيستتبعه من أثر أكبر، خصوصاً أنّ أوجه التعاطي التي تقترحها المنظمات ستؤثّر على الاستخدام.

٣٠٧ جمع البيانات والمعلومات ومراقبتها

نظراً إلى ندرة المعلومات المتعلقة بسوق العمل، سيكون جمع البيانات وتحليلها من أبرز سمات الاستراتيجية، وسيلبّيان حاجات كافة التدخّلات المقترَحة.

٣٠٨ تعزيز الحوار الاجتماعي

من أهمّ المساهمات التي ستؤمّنها استراتيجية منظمة العمل الدولية، نذكر تعزيز الحوار الاجتماعي والتفكير المشترَك في حاجات الاستخدام والحاجات الاجتماعية بين الأطراف المعنيّة. وستتمّ بلورة الاستراتيجية والتوصيات والمشاريع/البرامج المقترَحة في خلال ورشة عملٍ محليّة، تُنظَّم في الجنوب مع المجموعات المحلية والجمعيّات التابعة لها والحكومة ومنظمات أصحاب العمل والعمال.

٤ التوصيات الأساسية للعمل

ستجدون أدناه توصيات محدّدة للعمل مرتبطة بالأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، وبالاستراتيجية الموجَّهة نحو التدّخل السريع والتعاطي على المدى المتوسّط مع مشاكل الاستخدام الخطيرة وإعادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للجنوب. وقد يكون لبعض التوصيات الواردة في سياق أهداف محدّدة صلة بتحقيق أهداف أخرى، كما قد يعني بعضها التدخل السريع والفوري، بينما يطال بعضها الآخر العمل على المدى المتوسّط.

<u>الهدف ١:</u> حماية وتحسين الوظائف ومصادر الرزق القائمة من أجل بناء الثقة المحلية:

١) تشجيع تطوير القطاع الخاص من أجل تقوية وصون الاستخدام الذاتي والمؤسسات الصغرى والصغيرة والتعاونيات القائمة حالياً، عبر تعزيز الخدمات التي تدعم بعض المشاريع في الجنوب

على سبيل المثال، وذلك تشجيعاً للأنشطة القائمة وتسهيلاً دخول السكان المحليين عدداً من مشاريع الاستخدام الذاتي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٢) تأمين تدريب مستهدَف لتقوية المهارات الحالية للسكان، ولإعادة توجيههم نحو مهارات أخرى وأنشطة إقتصادية أكثر ربحيةً؛

٣) تعزيز شبكات السلامة الاجتماعية وآليات الحماية الاجتماعية للأكثر فقراً؛

٤) توسيع مشاريع وبرامج منظمة العمل الدولية القائمة والتي هي قيد التنفيذ في لبنان بحيث تغطّي الجنوب المحرّر وتعود عليه بالمنفعة؛

٥) تأسيس هيئات ثلاثية في الجنوب وحتّى في كلٍّ من الأقضية الخمسة المعنية من أجل المساهمة في تقويم الوضع، وصياغة وتطبيق الإجراءات التحفيزية لمعالجة مشكلة الاستخدام؛

٦) تكثيف الحماية الاجتماعية للأكثر فقراً في الجنوب عبر دراسة التغطية التي تؤمّنها لهم شبكات السلامة الاجتماعية والصناديق الاجتماعية الأخرى، مثل المعتقلين السابقين والأرامل والعائلات والمجموعات الأخرى التي تأثّرت سلبياً؛

٧) توسيع نظام الضمان الاجتماعي القائم في باقي المناطق اللبنانية ليشمل أيضاً الجنوب. وفي الوقت عينه، يتعيّن على منظمة العمل الدولية أن تدرس بعناية الصناديق الاجتماعية التي اقترحها البنك الدولي والحكومة، وذلك تحديداً لمدى تلبيتها أنواع المساعدات الأخرى الضرورية.

الهدف ٢: خلق فرص عمل جديدة:

١) تكييف الاستراتيجية الوطنية للاستخدام وتسريع تنفيذها؛

٢) صياغة الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة وتطبيقها، كالمتعلّقة منها بالسياحة، والزراعة، والحرف اليدوية، والتعاونيات، ممّا من شأنه تنويع خيارات الاستخدام المتاحة للناس، والمساعدة على استيعاب مَن يتعيّن سحبهم تدريجياً من زراعة التبغ؛

٣) تعزيز الحماية الاجتماعية، بما فيها ثقافة السلامة والصحة؛

٤) تفعيل كثافة الاستخدام في الخطط والسياسات والاستثمارات والبرامج التي تعني الجنوب (مثل برامج إعادة الإعمار وغيرها)؛

٥) اعتماد سياسة واضحة لحماية الجنوب من الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين المتواجدين في البلاد؛

٦) تعزيز مؤسسات المعلومات المتعلقة بسوق العمل في سبيل جمع البيانات (المسوحات)؛

٧) بناء قدرات الممثّلين حتّى يشاركوا في الحوار الاجتماعي حول السياسات على كافة المستويات، وليساهموا بفعاليةٍ في تعزيز الاستخدام على المستوى المحلي؛

٨) تطوير سياسات وبرامج إعداد شاملة وفعالة؛

٩) تشجيع أصحاب العمل على تأمين التدريب والتمهّن؛

١٠) إدخال مفهوم ومقاربة التنمية الاقتصادية المحلية.

الهدف ٣: تعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للجنوب وللمجموعات المعنيّة في المجتمع الوطني:

١) تعزيز مقاربة التنمية الاقتصادية المحلية وغيرها من المقاربات المستندة إلى المجتمع المحلي؛

٢) استهداف المجموعات الأكثر عرضةً ودور جمعياتها؛

٣) دعوة الحكومة إلى إدخال محفّزات استعملَتها في الماضي لفئات أخرى من المهجّرين في البلاد من أجل تسهيل عودة المزيد منهم؛

٤) تقوية الأثر المناطقي/المحلي للمؤسسات الوطنية بحيث يستفيد الجنوب من أنشطتها. وعلى سبيل المثال، يتعيّن على المكتب الوطني للاستخدام أن يؤسّس على الأقلّ مكتبَين للاستخدام في المحافظتَين الجنوبيّتَين يكونان بمثابة صلة وصلٍ بين طالبي العمل وأصحاب الأعمال والمؤسسات التدريبية والمنظمات غير الحكومية، وذلك في سياق عملية تسهيل تعزيز الاستخدام والاستيعاب؛

٥) إنّ متابعة التوصيات الواردة أعلاه ستكون بالغة الأهميّة أيضاً بالنسبة إلى إنعاش الاقتصاد، وتحسين الرأسمال البشري وسلامة الإنسان. كما أنّها ستساهم أيضاً في تعزيز المبادئ والحقوق الأساسية التي تكفلها معايير العمل الدولية، والتي تُعتبَر أساسيةً لتأمين مصادر رزق مستدامة.

٥ البرامج والمشاريع المقترَحة للمساعدة في مجال التعاون التقني

صاغت البعثة ١٧ اقتراح مشروع في مجال صلاحيات منظمة العمل الدولية، وبميزانياتٍ ينيف مجموعها عن ١٦ مليون دولار أميركي (الملحق ١). وتشكّل المشاريع المقترَحة مجتمعةً عناصر الاستراتيجية الشاملة لتعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي والاقتصادي لجنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب. وقد تمّ تصنيفها وفقاً للأهداف الأساسية التالية:

حماية وتحسين الوظائف الحالية وخلق فرص جديدة

سيساهم البرنامج في خلق الوظائف وحماية فرص الاستخدام والدخل الحالية عبر تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة، والتعاونيات، والتدريب على المهارات المستهدفة المعتمدة على القدرات. وتستند الاستراتيجية الإجمالية لبرنامج الاستخدام المقترَح على أنشطة أساسية، تحديداً المسوحات لتقويم

الحاجات التي سيتمّ الاضطلاع بها من أجل جمع المعلومات/البيانات التي ستحدّد بدورها مجالات ووسائل المساعدة المباشرة التي ستقدّمها مراكز الدعم المقترَحة.

وسيؤمّن البرنامج أيضاً تطوير إطار للسياسات الهادفة إلى تطوير التعاونيات، وصياغة وتطبيق برامج تحسين الإنتاجية والتنافسية التي تسعى إلى حماية الوظائف ومستويات الدخل الحالية، وتطوير برامج تدعم خلق مؤسسات جديدة، بالإضافة إلى بناء القدرات في المؤسسات القائمة من أجل تنفيذ كافة الأنشطة المذكورة أعلاه.

تعزيز الحوار الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المعنيّة ولجنوب لبنان مع باقي البلاد.

تتطلّب مقتضيات الوضع في جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب التشديد على الإندماج على كافة المستويات، بالإضافة إلى الاندماج بين جنوب لبنان وباقي المناطق اللبنانية. وتتضمّن المقترَحات الواردة أدناه بعض الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي التي تجمع الفاعلين بفئاتهم المختلفة، من محليين ومناطقيين ووطنيين ودوليين أيضاً. وقد تتمحور حول مجموعة من الأنشطة تتضمّن التدريب على المهارات في سبيل الاستخدام الذاتي، والقروض، والتجهيزات، ووسائل الدعم الأخرى الموجَّهة للمؤسسات الصغرى، والتدريب مدى الحياة بما فيه الاستشارات في حالة التعرّض للأذى، وتقوية المنظمات المحلية. ويستطيع هذا التخطيط الواسع للمبادرات استناداً إلى المجتمع المحلي أن يشمل أيضاً تحسين التسهيلات الاجتماعية، بما فيها التعليم، والصحة والسكن، بالإضافة إلى زيادة الوعي وبناء الثقة في المجتمعات المحلية.

أمّا المسوّغ المنطقي لهذا المسار، فهو تسهيل المصالحة بين المجموعات المحلية المختلفة، وتحسين التنسيق بين الفاعلين المتعدّدين على المستوى المحلي، والمشاركة الكاملة للسكان المحليين في تحديد الحاجات وتطبيق آليات التعاطي معها. ومن شأن هذه العملية أن تسهّل أيضاً تحقيق السلام والتماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى هذا، فإنّ هذا المقاربة تُتيح فرصةً للعمل مع المنظمات القاعدية وشبكات الدعم الأخرى التي ستحرص على استهداف المجموعات الأكثر عرضةً و/أو الفئات المعنية (كالنساء والأشخاص المقعدين)، بالإضافة إلى تأمين الملكية المحلية. وترتبط هذه المقاربة أيضاً بمرونة التعاطي الذي سيتلاءم مع سرعة التغيير الذي غالباً ما يحصل في ظروف ما بعد الحرب.

ويتطلّب اندماج الجنوب مع باقي البلاد التركيز على توسيع المؤسسات والعمليات الوطنية بحيث يصبح الجنوب وشعبه جزءاً فعلياً منها. ويستدعي هذا الأمر بنى ثلاثية فعالة على المستوى الوطني في الجنوب، وإشراكها الجدّي في الحوارات المختلفة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

الملحق ١

حماية الوظائف القائمة وتحسينها، وخلق فرص عمل جديدة

عنوان المشروع	الميزانيّة المتوقَّعة
الاستخدام وتوليد الدخل في جنوب لبنان عبر التعاونيات الريفية	١,٦٢٠,٠٠٠ د.أ.
الاستخدام وتوليد الدخل عبر تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة الحجم في الجنوب	٢,١١٢,٠٠٠ د.أ.
تطوير روح الابتكار والإبداع لدى أصحاب المبادرات المحتمَلين	٤٥٠,٠٠٠ د.أ.
تأسيس مركز تدريبي وإنتاجي للصناعة الكثيفة العمل: تصميم المجوهرات وتصنيعها	١,١٠٠,٠٠٠ د.أ.
التدريب على المهارات المستهدَفة المعتمِدة على القدرات	٥٦٠,٠٠٠ د.أ.
تأسيس القدرة المؤسساتية لتعزيز الاستخدام ومراقبة سوق العمل	١,٦٠٠,٠٠٠ د.أ.
بناء القدرات على تصميم وإدارة وتطبيق أعمال البنى التحتية الكثيفة الاستخدام	١٣٠,٠٠٠ د.أ.
تعزيز الصحة والسلامة المهنيّتَين في الزراعة	٧٠٠,٠٠٠ د.أ.
تقوية الإنتاجية ومصادر الرزق عبر تعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنيّتَين	٦٠٠,٠٠٠ د.أ.
المجموع الفرعي	٨,٨٧٢,٠٠٠ د.أ.

تعزيز الحوار الاجتماعي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمجموعات المعنية ولجنوب لبنان مع باقي أجزاء البلاد.

عنوان المشروع	الميزانية المتوقَّعة
الحوار الاجتماعي في سبيل تنمية جنوب لبنان	١٥٥,٠٠٠ د.أ.
البرنامج المحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان	١,٤٠٠,٠٠٠ د.أ.
إعادة اندماج المعتقلين السابقين اجتماعياً واقتصادياً وتأهيلهم	٥,٠٠٠,٠٠٠ د.أ.
تقوية دمج شؤون المساواة بين الجنسَين في تعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي في جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب	١١٠,٠٠٠ د.أ.
مكافحة عمل الأطفال في جنوب لبنان	٢٢٥,٠٠٠ د.أ.
بناء قدرات منظمات أصحاب الأعمال	٧٥,٠٠٠ د.أ.
مساعدة الاتحاد العمالي العام في لبنان في مجال الثقافة العمالية	٣٠٠,٠٠٠ د.أ.
تقوية القدرة المؤسساتية لوزارة العمل في جنوب لبنان بهدف تأمين العمل اللائق	٥٠٠,٠٠٠ د.أ.
المجموع الفرعي	٧,٧٦٥,٠٠٠ د.أ.

المجموع: ١٦,٦٣٢,٠٠٠ د.أ.

اقتراح المشروع (١)

عنوان المشروع	:	الاستخدام وتوليد الدخل عبر التعاونيات الريفية
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	ثلاث سنوات
الفترة المقدّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدّرة	:	١,٦٢٠,٠٠٠ دولار أميركي (تتضمّن إنشاء مركز للخدمات التعاونية بكلفة ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي).

الخلفية والسياق

يضمّ جنوب لبنان ٨١ تعاونية، ٣٠% منها ناشطة وتتمتّع بتمويلٍ ذاتي، و ٣ تعاونيات للصيد، و ٩ تعاونيات لتربية الدواجن، وعدداً غير محدّد من التعاونيات الصناعية والحرفية الصغرى. ويبدو تطوير المؤسسات التعاونية القائمة، خصوصاً الصغيرة منها، وتأسيس تعاونيات جديدة طريقةً ملائمةً للمساهمة في إنعاش المنطقة اقتصادياً لأنّ هذا النوع من التنظيم لا يؤمّن الوظائف والمداخيل وحسب، بل من شأنه أيضاً أن يؤسّس قاعدةً متينةً للموارد البشرية والمادية التي ستسمح بتحقيق مزيدٍ من التنمية. غير أنّنا لا نزال غير ملمّين تماماً بالعوائق المحدّدة التي تواجهها التعاونيات القائمة وإمكانياتها التنموية وبقدرتها على تعزيز إنشاء تعاونيات جديدة في جنوب لبنان. وعليه، يجب تقويم الوضع تمهيداً لصياغة برنامج عملٍ محدّد يؤمّن الاستخدام والدخل عبر التعاونيات الزراعية في جنوب لبنان. كما أن التوصيات الصادرة عن دراسةٍ تقويميةٍ لجنوب لبنان ستؤمّن العناصر اللازمة لخلق بيئةٍ مؤاتيةٍ للتعاونيات في لبنان ككلّ، استناداً إلى سياسةٍ وطنيةٍ ملائمةٍ للتعاونيات، وإلى إطارٍ قانونيّ يتكيّف مع الواقع.

استراتيجية المشروع

تهدف الاستراتيجية العامة للبرنامج إلى تعزيز بيئةٍ داعمةٍ للتعاونيات على المستويين السياسي والقانوني، وإلى تسهيل تقديم الخدمات (التقنية والمالية) إلى التعاونيات من قِبل الشركاء في البرنامج.

المجموعات المستهدَفة

أمّا المستفيدون المباشرون من المشروع، فهم المنتجون، وبخاصّةٍ المزارعون والحرفيون، من نساء ورجال، بالإضافة إلى مؤسساتهم التعاونية. كما سيستفيد أيضاً الرجال والنساء الذين سيقرّرون الانضمام إلى المؤسسات التعاونية أو تأسيسها.

الأهداف المباشرة

تحديد الوضع والعوائق والإمكانيات التنموية للتعاونيات القائمة، وجدوى إنشاء تعاونيات جديدة؛ اعتماد إطار سياسي وقانوني أصبح تشغيلياً، ويتكيّف مع حاجات المنتجين ومنظماتهم التعاونية.

الأنشطة

مسح لتقويم الحاجات؛ تأسيس برنامج عمل لتطوير التعاونيات؛ تعزيز تأسيس إطار قانوني للتعاونيات؛ الاضطلاع بالأنشطة التدريبية للتعاونيات، وبناء قدرات مؤسسات الدعم؛ تقوية قاعدة رأس المال للتعاونيات، وعلاقاتها مع مؤسسات القروض الصغرى.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظّفون	١٦٠,٠٠٠
العقود من الباطن	٦٥,٠٠٠
التدريب	٨٠,٠٠٠
التجهيزات	٦٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة	٥٥,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٤٢٠,٠٠٠

وبالإضافة إلى الدعم المقترَح والمفصّل في المخطّط الوارد أعلاه للمشروع، يتمّ درس إمكانية تقديم مزيدٍ من الدعم للتعاونيات من أجل تأسيس مركزٍ للخدمات التعاونية في صيدا (راجع الملحق للاطّلاع على التفاصيل). وتُقدَّر كلفة إنشاء المركز بحوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.
المجموع الإجمالي ١,٦٢٠,٠٠٠ دولار أميركي.

الملحق

سيؤمّن المركز الخدمات التالية:

- التدريب على المهارات الأساسية في مجال الأعمال، وتدريب أصحاب المبادرات الجدد؛
- المساعدة على وضع تصميم المشروع الجديد، وطلب الاقتراض، والنفاذ إلى آليات التمويل؛
- المساعدة في مجال الأبحاث المتعلقة بالسوق (محلياً ودولياً)؛
- الاستشارات الأساسية في مجال المشاريع والنفاذ إلى المعلومات التقنية؛

- تصوير المستندات وخدمات أمانة السر؛
- الترجمة التحريرية والترجمة الفورية؛
- الاتصالات والتسهيلات الدولية؛
- حاضنة أعمال؛
- المعلومات حول البرامج الأخرى لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والنفاذ إليها؛
- المساعدة على تأسيس العلاقات بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص.

المخرجات

المنشآت، مسح حول المشاريع والأعمال المحلية، قاعدة بيانات للمعلومات التي توصّل إليها المسح، مواد تدريبية باللغة العربية، متخصّصين محلّيين تدرّبوا على كيفية تقديم التدريب على الأعمال وعلى تأمين الخدمات في هذا المجال. ولمّا كان مركز الخدمات التعاونية في جنوب لبنان وكالةً لتطوير المؤسسات، فإنّه سيخلق ٥٠٠ وظيفة في ١٠٠ تعاونية جديدة أو قديمة تمّ إنعاشها في خلال السنة الأولى، على أن يتضاعف هذا الرقم في السنة الثانية.

المدخلات

١,٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي لمركز الخدمات التعاونية في صيدا وللوحدة المتنقّلة؛ بما فيها وحدة متنقّلة للتدريب في مكان العمل لأعضاء التعاونيات ولمديريها، والخدمات الاستشارية لإدارة التعاونيات، وذلك في كافة التعاونيات الموجودة في جنوب لبنان.

الميزانية المقدَّرة: ١,٢٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

يُضاف إليها مبلغ ٤٢٠,٠٠٠ دولار أميركي لمشروع الاستخدام وتوليد الدخل عبر التعاونيات الريفية.

الميزانية الإجمالية المقدَّرة: ١,٦٢٠,٠٠٠ دولار أميركي لفترة ثلاث (٣) سنوات.

اقتراح المشروع (٢)

عنوان المشروع	:	الاستخدام وتوليد الدخل عبر تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة في الجنوب
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٢,١١٢,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

يبدو أنّ مجموعةً من العوائق البنيوية المختلفة تعترض قدرة المؤسسات المتوسطة والصغرى في الجنوب على استيعاب اليد العاملة، مثل ازدياد الضغط الناتج عن التنافسية بسبب الانتقال من اقتصاد الحرب وإعادة الاندماج التدريجية في الاقتصاد اللبناني، ونوعية اليد العالمة وكلفتها بشكلٍ عام، ونوعية المدخلات المتعلقة بالإدارة والمبادرات، وعدم فعالية وسائل الإنتاج، وفي بعض الحالات، مواصلة الاعتماد على تكنولوجيا وتجهيزات قديمة، إلخ... ومعظم هذه العوائق ترتبط بالظروف التاريخية الخاصة.

استراتيجية المشروع

يتطرّق المشروع المقترَح بشكلٍ أساسي إلى الحاجة إلى بياناتٍ أفضل من أجل تطوير قاعدة المعرفة، وبرنامج عمل لتعزيز مساهمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة القائمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتقوية القدرة المؤسساتية بهدف تعزيز الأعمال وخدمات الدعم.

المجموعات المستهدَفة

تستفيد من هذا المشروع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، فتحصل على الدعم في سبيل تحسين الإنتاجية وتقوية التنافسية؛ وعلى المستويَين المناطقي والمحلي، المنظمات العامة والخاصة، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية والأهلية المعنية بتأمين خدمات الدعم أو القادرة على ذلك.

الهدف المباشر

توفير المعلومات والمعرفة حول ديناميكية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ومساهمتها في تأمين الاستخدام في الجنوب، واستعمال هذه المعلومات كأساسٍ لتطوير برامج المساعدات، وتأمين خدمات دعم ملائمة، ذات صلة وفعالة؛ تمكين المؤسسات المتوسطة والصغيرة من تطوير استراتيجيات تنافسية وتطبيق

ممارسات لتعزيز الإنتاجية كوسيلة لتأمين استمرارية الاستخدام فيها؛ تأمين شبكة من المؤسسات المحلية والمناطقية القادرة على تقديم خدمات الدعم للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

الأنشطة

إجراء مسح وجمع البيانات حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمؤسسات الداعمة؛ صياغة برامج تقنية وللأعمال بهدف تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وتنافسيتها؛ صياغة وتطبيق برنامج بناء القدرات للمؤسسات الداعمة ولنظام الدعم المحلي أو آلياته.

الميزانية المؤقّتة

- الموظفون	١,٤١٢,٠٠٠
- التجهيزات والمواد التدريبية	٧٠٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٢,١١٢,٠٠٠

اقتراح المشروع (٣)

عنوان المشروع	:	تطوير روح الابتكار والإبداع لدى أصحاب المبادرات المحتمَلين
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	١٨ شهراً
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٤٥٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

بالنسبة إلى الذين لم يغادروا المنطقة، أو أولئك الذين عادوا إليها، أو الذين يحتاجون إلى إعادة الاندماج، فإنّ أثر سنوات عديدة من الحرمان والعزلة والكفاح المتواصل لتأمين لقمة العيش ولّد هوّةً واسعةً تفصل بين عالم الأعمال في الخارج، ومجتمع الأعمال الناشط الذي بقيَ صامداً في الجنوب. وعليه، يحتاج أصحاب المبادرة الذين يرغبون في الاستثمار في الجنوب لأسبابٍ اقتصاديةٍ أو اجتماعيةٍ و/أو وطنية إلى محفّزات، وإلى المعرفة الأساسية في مجال الأعمال، وإلى النفاذ إلى معلومات حديثة وإلى تدريب على تقنيات الإدارة.

استراتيجية المشروع

يتمثّل أحد أهداف المنظمة الوطنية لأصحاب العمل بتعزيز الاستثمارات في المشاريع الخاصة في الجنوب التي سيضطلع بها المستثمرون/أصحاب المبادرات المهتمّون. وعليه، تحظى المشاريع الصغيرة المبتكَرة بكثيرٍ من التشجيع. وسيتمّ تعزيز الأفكار الإبداعية والصناعات الكثيفة العمل في سبيل خلق مزيدٍ من الوظائف وتأمين تنافسية السوق. أمّا الاستراتيجية، فتقضي بتأمين الفرصة لأصحاب المبادرات المحتمَلين لتخطّي العوائق النفسية والمادية، والحصول على المعرفة الأساسية لإطلاق مشاريعهم الخاصّة.

المجموعات المستهدَفة

المجموعات المستهدَفة مباشرةً هي فئات العائدين الذين نزحوا إلى مناطق أخرى في البلاد؛ والشابات والشبان في المناطق المحرّرة الذين يرغبون في إطلاق مشروعٍ صغيرٍ خاصٍّ بهم؛ والأعمال العائلية القائمة والتي ترغب في التوسّع والتنويع.

الهدف المباشر

برنامج تدريبي تشغيلي يهدف إلى تطوير القدرات الإبداعية والابتكارية لدى أصحاب المبادرات المحتملين، بالإضافة إلى تطوير قدراتهم الإدارية.

الأنشطة

تطوير مواد تدريبية؛ خدمات تقنية استشارية؛ تطبيق الأنشطة التدريبية.

الميزانية المؤقتة

- الموظفون	٩٠,٠٠٠
- العقود من الباطن	١٥٠,٠٠٠
- التدريب	٢١٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٤٥٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٤)

عنوان المشروع	:	تأسيس مركز تدريبي وإنتاجي للصناعات الكثيفة العمل: تصميم المجوهرات وتصنيعها
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١,١٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

يتمتّع لبنان بتاريخٍ عريقٍ في مجال صناعة المجوهرات، وهي صناعة تتوارثها الأجيال إمّا كإرثٍ عائلي، أو استجابةً لارتفاع الطلب في السوق. ورغم وجود عائلات جنوبية كثيرة معنية بهذه الصناعة، إلاّ أنّ العديد من المصنّعين أصحاب المشاريع العائلية الصغيرة والمتوسطة الحجم قد عانوا صعوباتٍ جمّة في الحصول على قروض/رأسمال لتمويل تسهيلاتهم الائتمانية حتى يتمكّنوا من استيراد المواد الأولية الضرورية.

استراتيجية المشروع

يبرع الصاغة اللبنانيون في مجال تصميم المجوهرات، وهم قادرون على تلبية أذواق الأسواق المحلية في منطقة الشرق الأوسط. ومن جهةٍ أخرى، لا يتمتّع لبنان بأية مدرسة تقنية أو أي تدريب نظامي آخر في هذا المجال. وإن أراد لبنان أن يحتلّ دوراً ريادياً في مجال تصنيع المجوهرات وتصديرها، فلا بدّ من إنشاء مؤسسات من هذا النوع، علماً أنّ الجنوب يتمتّع بإمكانياتٍ كبيرةٍ لهذا المشروع.

المجموعات المستهدَفة

المستفيدون المباشرون: أصحاب المبادرات الجدد؛ أعضاء العائلات الذين يتمتعون بتدريبٍ ذاتي؛ والعمال شبه المهرة.

المستفيدون غير المباشرون: المعلّمون الذين تلقّوا التدريب؛ منظمات أصحاب الأعمال الوطنية والمحلية.

الهدف المباشر

تأسيس مدرسة تشغيلية للتدريب على صناعة المجوهرات الذهبية، وتصنيعها.

الأنشطة

بناء المدرسة؛ شراء التجهيزات؛ تحديد المدرِّبين؛ تحضير المواد التدريبية؛ إجراء الدروس التدريبية؛ تصميم النماذج وتصنيع المجوهرات المطابقة لها؛ تنظيم المعارض على نحوٍ منتظم؛ تسويق المجوهرات المصنَّعة بهدف توليد الدخل.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

– البناء	٤٠٠,٠٠٠
– التجهيزات	٢٠٠,٠٠٠
– الموظفون	١٢٠,٠٠٠
– الأنشطة التدريبية	٣٨٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	١,١٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٥)

عنوان المشروع	:	التدريب على المهارات المستهدَفة المعتمِدة على القدرات
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	١٢ شهراً
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٥٦٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

عانى الجنوب بفعل الحرب والاحتلال اللاحق دماراً شاملاً، وانهيار الأنظمة، وتهجير السكان، وهجرة العمال الماهرين، وانخفاضاً عاماً في الأنشطة الاقتصادية ودخل سكانه. وفي سياق الإجراءات الفورية، تمّ اقتراح تدريب على المهارات المستهدَفة المعتمِدة على القدرات للفترة القصيرة الأمد وموجَّه نحو العمل. ويستند إدخال نظام تدريب المجموعات المستهدفة في الجنوب إلى منهجية منظمة العمل الدولية للوحدات التعليمية للمهارات القابلة للاستخدام، علماً أن هذه المنهجية من شأنها تأمين القابلية للاستخدام بعد التدريب.

استراتيجية المشروع

سيطوّر المشروع قدرة الوحدة المناطقية الأولى للاستخدام ولمدرِّبين كثيرين من جنوب لبنان عبر: تأمين التدخلات التدريبية المستهدفة القصيرة الأمد عبر تدريب الموظفين المحليين من قِبل مستشارٍ دوليّ في مجال الدعم؛ تصميم، تطوير وتطبيق المناهج والوحدات التعليمية المعتمدة على القدرات والموجَّهة نحو الاستخدام؛ تنظيم وإجراء برامج ذات صلة لتطوير الموظفين.

المجموعات المستهدَفة

البالغون والشباب العاطلون عن العمل، والمهجّرون، والأيتام، والأشخاص المعوقون، والمعتقلون، والذين كانوا يعملون في إسرائيل، والنساء. أمّا المستفيدون غير المباشرين، فهم المعلّمون والموظفون الآخرون في مراكز التدريب المعنيون بهذا النوع من التدريب وبأنشطة المحافظة. ومن بين المستفيدين الآخرين، نذكر السلطات الوطنية/المناطقية، وخصوصاً موظّفي المكتب الوطني للاستخدام وأصحاب الأعمال المحليين الذين يحتاجون إلى عمال ماهرين ومؤهّلين.

الأهداف المباشرة

بناء القدرات من أجل تطبيق برنامج تدريبي للوحدات التعليمية المسرّعة والموجّهة نحو الاستخدام.

الأنشطة

تطوير برامج تدريبية للمدرّبين وتطبيقها؛ المساعدة على تأسيس وحدة إدارة المشروع.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظّفون (الوطنيون / الدوليون)	١٥٠,٠٠٠
التدريب (تطوير الموظفين ودعم البرامج التدريبية بالمنح)	٨٠,٠٠٠
التجهيزات والمواد التدريبية	٣٠٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة	٣٠,٠٠٠
مجموع تكاليف المشروع بالدولار الأمريكي	٥٦٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٦)

عنوان المشروع	:	تأسيس القدرة المؤسساتية لتعزيز الاستخدام ومراقبة سوق العمل
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١,٦٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

تتميّز اليد العاملة في الأقضية الخمسة أكثر ما تتميّز بوفرة الأشخاص غير المهرة وارتفاع معدلات الأمّية، ممّا يعيق دمج الاستخدام في سوق العمل. ويُتوقَّع أن يبلغ معدّل البطالة ٢٠% مع ازدياد تدفّق خسارة الوظائف، وذلك في حال لم تُتّخذ الإجراءات لتحسين نوعية الوظائف الحالية واستمراريّتها. وعليه، فإنّ الاستخدام هو أحد أهمّ التحديات التي سيواجهها السكان في الجنوب بغياب رؤية واضحة حول التنمية وتعزيز الاستخدام، وفي ظلّ وجود ضعيف للمؤسسات المتخصّصة التابعة للدولة وللخدمات التي تقدّمها.

استراتيجية المشروع

تهدف الاستراتيجية الإجمالية للمشروع إلى دعم بناء القدرات المؤسساتية التي ستكون مسؤولةً عن تعزيز الاستخدام ومراقبة سوق العمل في جنوب لبنان. ومن شأن هذه الخطوة أن تؤمّن الضمان الاجتماعي والأمن الاقتصادي لنسبةٍ كبيرةٍ من الأشخاص العاطلين عن العمل، وذلك في سبيل الحصول على العمل اللائق والحفاظ عليه، وتطوير مهاراتهم والحصول على فرصٍ أفضل للعيش في جوٍّ من الاستقرار الاقتصادي.

المجموعات المستهدَفة

المجموعات المستهدفة المباشرة: النساء والشباب العاطلون عن العمل؛ العمال السابقون في إسرائيل؛ المعتقلون السابقون؛ العائدون الذين تهجّروا إلى مناطق لبنانية أخرى أو الذين هاجروا خارج البلاد. أمّا المجموعات المستهدفة غير المباشرة، فتضمّ: العمال، وأصحاب العمل، والمؤسسات التدريبية.

الأهداف المباشرة

اعتماد استراتيجيات قطاعية لتعزيز الاستخدام؛ تطوير خدمة توجيه مهني؛ تطوير نظام توجيه مهني يركّز على البطالة في صفوف الشباب والنساء؛ تأسيس نظام معلومات حول سوق العمل يؤمّن مراقبةً صحيحةً لسوق العمل؛ تطوير الاستخدام الذاتي والمؤسسات الصغرى عبر تأمين الاستشارات والمساعدة التقنية والقروض الصغرى لطالبي العمل؛ تطوير برامج لتسريع التدريب استناداً إلى حاجات سوق العمل.

الأنشطة

معالجة التحدّي المتمثّل بالبطالة، ومواطن الضعف التي تشوب القدرة المؤسساتية والنقص في الرؤية على مستوى السياسات، وعليه، يتعيّن التفكير في مستويَين من المقترحات.

المستوى القصير الأمد

١) إجراء مسح حول اليد العاملة والبطالة في جنوب لبنان بالتعاون مع المكتب الوطني للاستخدام والجامعة اللبنانية؛

٢) تأسيس هيئات ثلاثية ضمن الأقضية الخمسة في سبيل المساهمة في تقويم الوضع وصياغة الإجراءت المحفّزة التشغيلية الهادفة إلى تعزيز الاستخدام؛

٣) تأمين الخدمات الاستشارية التقنية للمكتب الوطني للاستخدام من أجل تعيين فريق خاص متعدّد التخصصات، يتّخذ مقراً له في المحافظتَين، بهدف تأمين الاستخدام الطارئ وخدمات التوجيه المهني للشباب والنساء والمعتقلين السابقين والمهجّرين وأصحاب الأعمال (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛

٤) إجراء مسح حول الاستخدام والبنى التحتية ومشاريع البناء في الجنوب، على أن يهدف هذا المسح إلى البدء في تدريب اليد العاملة اللازمة؛

٥) تحضير أنظمة وبرامج لتأمين تدريبٍ مكثّف وسريع على المهن والمهارات المستندة إلى نتائج مسح سوق العمل واليد العاملة؛

٦) تأمين تدريب في مكان العمل للمؤسسات في وزارة العمل ولأصحاب الأعمال، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وأصحاب العمل؛

٧) تطبيق برامج الأشغال العامة الكثيفة الاستخدام من أجل تطوير المنطقة واستيعاب البطالة؛

٨) تحضير المبادئ التوجيهية من أجل سياسة واضحة تتعلق باليد العاملة الأجنبية لمنعها من منافسة اليد العاملة المحلية؛

٩) تحضير مقترَحات لاعتماد سياسة أجور وإجراءات لتحسين ظروف العمل تضمن الاستقرار والأمان في الاستخدام.

المستوى المتوسط الأمد

١) تأسيس مكتبَين للاستخدام في المقاطعتَين الجنوبيّتَين يكونان بمثابة صلة وصلٍ بين أصحاب الأعمال، وطالبي العمل، والمؤسسات التدريبية والمنظمات غير الحكومية التي تعزّز الاستخدام؛

٢) تأسيس نظام معلومات حول سوق العمل في المكتب الوطني للاستخدام يغطّي جنوب لبنان، ويهدف إلى تحسين مراقبة سوق العمل؛

٣) إجراء دراسات قطاعية حول تعزيز الاستخدام تغطّي القطاعات المستهدَفة؛ السياحة، والزراعة، والخدمات، والحرف اليدوية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقطاع البناء، والبنى التحتية، والصناعة.

<u>الميزانية المفصّلة المؤقّتة</u>

الموظّفون	٤٥٠,٠٠٠
العقود من الباطن	٣٥٠,٠٠٠
التدريب	٤٠٠,٠٠٠
التجهيزات	٣٠٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة	١٠٠,٠٠٠

المجموع بالدولار الأميركي	١,٦٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٧)

عنوان المشروع	:	بناء القدرات على إدارة وتصميم وتطبيق أعمال البنى التحتية الكثيفة الاستخدام
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	ثلاثة أشهر
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١٣٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

أدّى الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى خلق ظروفٍ تدعم التأهيل وإعادة الأعمار، بالإضافة إلى صيانة مجموعة واسعة من البنى التحتية الريفية، والتسهيلات الاجتماعية والشبكات العامة. وتبرز الحاجة الملحّة إلى أعمال التجديد هذه بهدف إنعاش منطقةٍ تأثرت أيضاً بمعدل بطالة مرتفع وبمجموعات معرَّضة كبيرة. وعليه، فإنّ خطط تنمية البنى التحتية المستندة إلى عالم والأعمال في الريف من شأنها أن تؤمّن أعمال الإغاثة وفرص استخدام على مدى أبعد.

استراتيجية المشروع

١) تنظيم البرامج التدريبية لإدارة وتصميم وتنفيذ الاستثمارات في مجال البنى التحتية المستندة إلى العمل في جنوب لبنان؛

٢) تكييف الوثائق التدريبية الحالية الصادرة عن منظمة العمل الدولية حول هذا الموضوع باللغتين الفرنسة و/أو الإنكليزية، وإجراءات المناقاصات المحلية وفقاً للسياق الوطني.

الأهداف المباشرة

١) وجود مجموعة مركزية تضمّ المسؤولين الحكوميين، والمهندسين في الوكالات، والمشرفين على المواقع، والمتعهّدين الصغار من القطاع الخاص، والشركات الهندسية المحلية، وأعضاء المنظمات الأهلية القادرين على إدارة/تصميم/تطبيق أعمال البنى التحتية الكثيفة الاستخدام في جنوب لبنان؛

٢) توفّر مجموعة ملائمة من الوثائق التدريبية والمبادئ التوجيهية حول تكييف إجراءات

إعلان المناقصات، وذلك للسماح للمتعهدين المحليين بتقديم مناقصات للأعمال الاستثمارية التي تخطّط لها الحكومة والوكالات المعنية (والمنظمات الأهلية) في جنوب لبنان.

المجموعات المستهدفة

المسؤولون الحكوميون والمهندسون في وزارات الأشغال العامة؛ والداخلية والبلديات؛ والسكن والتعاونيات؛ والشؤون الاجتماعية؛ بالإضافة إلى الموظفين التابعين لمجلس الجنوب، ولمجلس الإنماء والإعمار، وربما أيضاً للهيئة العليا للإغاثة؛ والمتعهدين من القطاع الخاص المحليين والشركات الهندسية؛ وموظفي المنظمات غير الحكومية وممثّلي المنظمات الأهلية الأخرى الناشطة في جنوب لبنان.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	٨٠,٠٠٠
التدريب	٤٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة	١٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	١٣٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٨)

عنوان المشروع	:	تعزيز السلامة والصحة المهنيتين في الزراعة
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	كانون الأول ٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٧٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

على المستوى الوطني، تعترض الأعمالُ الهادفة إلى حماية العمال من المرض والإصابات والجروح الناتجة عن العمل عوائق تتمثّل بعدم ملائمة الوعي والمعرفة والمعلومات، وبالقدرة المحدودة على تصميم وتطبيق السياسات والبرامج الفعالة في مجال حماية العمل. وممّا زاد الوضع سوءاً في الجنوب، أكثر من ٣٣ عاماً من النزاع العسكري والاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي في العام ١٩٧٨. وعليه، تبرز الحاجة إلى ثقافة سلام تكون وسيلةً لتأمين الاندماج الكامل لمتطلبات السلامة والصحة في إطار تعزيز سياسات الاستخدام الصحيحة والقرارات على مستوى الاستثمار.

استراتيجية المشروع

إنّ ثقافة السلام والوعي على أهمية القيم الإيجابية لبيئة عملٍ سليمة وصحية على مستوى المؤسسة يكتسيان أهمية قصوى لتعزيز الاستخدام على مستوى المنافع الاقتصادية والقيم الاجتماعية. كما أنّ انتشار المعلومات حول الممارسات الصحيحة للسلامة والصحة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم هو ضروري أيضاً لحماية العمال. وعليه، يتعيّن حشد الموارد من أجل تعزيز جهود وزراة العمل لتحديد المخاطر المهنية وتقويمها ومراقبتها.

المجموعات المستهدَفة

المسؤولون في وزارة العمل الذين سيقدّمون التدريب على السلامة والصحة في قطاع الزراعة؛ والمدرّبون من منظمات أصحاب العمل والعمال والمنظمات غير الحكومية المعنيون بالسلامة والصحة في القطاع الزراعي؛ والمتدرّبون الآخرون المهتمون بالسلامة والصحة في قطاع الزراعة.

الأهداف المباشرة

١) تعزيز البنى التحتية الوطنية وتأمين استمراريتها في وزارة العمل والوكالات الحكومية في الجنوب القادرة على تصميم وتشغيل ومراقبة برنامجٍ يهدف إلى تعزيز السلامة والصحة في الزراعة.

٢) تعزيز القدرات التدريبية في مجال السلامة والصحة في الزراعة، مع التشديد على الاستعمال السليم للمواد الكيماوية الزراعية، ووسائل مراقبة العناصر الفيزيائية والبيولوجية، وحماية البيئة، بالإضافة إلى إدخال وسائل زراعية جديدة.

٣) زيادة قدرة مستعملي المواد الكيماوية الزراعية والعمال في زراعات التبغ في مجال ممارسات السلامة والصحة.

الأنشطة

تدريب في مكان العمل؛ وضع المبادئ التوجيهية حول استعمال التجهيزات للحماية الشخصية على مستوى المؤسسة؛ تجميع المعلومات حول كافة المواد الكيماوية المستعمَلة في الزراعة؛ التدريب على السلامة في استعمال المواد الكيماوية؛ الاتصالْ بالمستشفيات والعيادات ومراكز الإسعافات الأولية للحصول على معلومات حول نوع الإصابات والحوادث ودرجتها؛ إجراء مسح بيئي لتقويم درجة التلوّث بفعل الممارسات الزراعية.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	٢٠٠,٠٠٠
التدريب	٣٠٠,٠٠٠
التجهيزات	١٥٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة بالدولار الأميركي	٥٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٧٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (٩)

عنوان المشروع	:	تعزيز الإنتاجية ومصادر الرزق عبر تعزيز ثقافة السلامة والصحة المهنيتين
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٦٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

على المستوى الوطني، تعترض الأعمالُ الهادفة إلى حماية العمال من المرض والإصابات والجروح الناتجة عن العمل عوائق تتمثّل بعدم ملائمة الوعي والمعرفة والمعلومات، وبالقدرة المحدودة على تصميم وتطبيق السياسات والبرامج الفعالة في مجال حماية العمل. وممّا زاد الوضع سوءاً في الجنوب، أكثر من ٣٣ عاماً من النزاع العسكري والاحتلال الإسرائيلي للشريط الحدودي في العام ١٩٧٨. ويتفاقم وضع السلامة والصحة في هذا الجزء من البلاد بفعل وجود صناعات خطيرة جداً، بما فيه الزراعة ومصائد الأسماك، وقطاع البناء، واستعمال المواد الكيماوية والتعرّض لها في صناعاتٍ مثل مدابغ الجلد، مما يساهم أيضاً في تلوث مياه الشاطئ. والأهمّ من هذا هو كثرة المؤسسات الصناعية الصغيرة التي لا تتمتّع بتغطية الحماية الاجتماعية.

استراتيجية المشروع

١) إنّ ثقافة السلام والوعي على أهمية القيم الإيجابية لبيئة عملٍ سليمة وصحية على مستوى المؤسسة يكتسيان أهمية قصوى لتعزيز الاستخدام على مستوى المنافع الاقتصادية والقيم الاجتماعية.

٢) إنّ انتشار المعلومات حول الممارسات الصحيحة للسلامة والصحة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم التي تقوم بمعظم الأنشطة الاقتصادية في الجنوب هو ضروري لحماية العمال.

٣) يتعيّن حشد الموارد من أجل تعزيز جهود وزارة العمل لتحديد المخاطر المهنية وتقويمها ومراقبتها.

الأهداف المباشرة

١) تأسيس ثقافة سلامة مستدامة بين الشركاء الاجتماعيين، بما فيهم الوكالات الحكومية ومنظمات أصحاب العمل والعمال وغيرها من الأطراف المعنية مباشرةً بالصحة المهنية وبالشؤون الصحية والبيئية، ومشاركة المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية.

٢) توفّر المعلومات الموثوقة حول الحوادث والإصابات المهنية كأمرٍ روتينيّ، وفقاً للإحصاءات الدولية المتناسقة والمقارَنة.

الأنشطة

تجميع الأمثلة استناداً إلى التجربة المحلية لاستعمالها في برامج التدريب وزيادة الوعي؛ إنتاج المواد الترويجية ونشرها والإعلان عنها؛ تجميع الإحصاءات حول الحوادث والإصابات والأمراض.

المتلقّون المباشرون

الشركاء الاجتماعيون المشار إليهم أعلاه؛ الأطراف المعنية بما فيها المنظمات غير الحكومية؛ مشاريع التعاون التقني التي تطبّقها منظمة العمل الدولية والوكالات الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	١٥٠,٠٠٠
التدريب	٣٠٠,٠٠٠
التجهيزات	١٠٠,٠٠٠
مصاريف مختلفة	٥٠,٠٠٠

المجموع بالدولار الأميركي	٦٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٠)

عنوان المشروع	:	الحوار الاجتماعي في سبيل تنمية جنوب لبنان
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	١٢ شهراً
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١٥٥,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

إنّ حاجات الجنوب التي ترتبط بتعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي تتطلّب استجابةً فوريةً من قِبل الحكومة، والشركاء الاجتماعيين، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وذلك في سبيل المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وخلق الوظائف، والحماية الاجتماعية، وإعادة الأمل والثقة، وعودة المهجّرين وتحقيق اندماجهم. بالإضافة إلى هذا، فإنّ الحوار الاجتماعي حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية غاب لفترة طويلة، ومشاركة منظمات أصحاب العمل والعمال وإشراك المنظمات غير الحكومية المعنية في الحوار حول التنمية والجهود في هذا المجال لطالما كانت ضعيفة، إن لم نقل غير موجودة.

استراتيجية المشروع

تطوير وتعزيز بنى وآليات فعالة للحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والمناطقي؛ بناء قدرات منظمات أصحاب الأعمال والعمال.

المجموعات المستهدَفة

المستفيدون المباشرون: الاتحاد العمالي العام في لبنان؛ جمعية الصناعيين اللبنانيين؛ وزارة العمل؛ الهيئات الحكومية المعنية.

المستفيدون غير المباشرون: المنظّمات غير الحكوميّة.

الأهداف المباشرة

١) تحسين القدرات التنظيمية والإدارية، والمهارات التفاوضية والمعرفة التقنية في الاتحاد

العمالي العام في لبنان وفي جمعية الصناعيين اللبنانيين من أجل مشاركةٍ أفضل وأنجح في الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني والمناطقي.

٢) آليات وممارسات متطورة في مجال الحوار الاجتماعي بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بخطة عمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجنوب.

الأنشطة

ورش عمل؛ مؤتمرات؛ تدريب الموظفين؛ تأمين المواد؛ دراسة حول ظروف العمل ومعدل الاستخدام في القطاع غير النظامي.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	١٠,٠٠٠
العقود من الباطن	٥٠,٠٠٠
التدريب	٨٥,٠٠٠
التجهيزات	١٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	١٥٥,٠٠٠

اقتراح المشروع (١١)

عنوان المشروع	:	البرنامج المحلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب لبنان
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١,٤٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

يعتمد السلم الاجتماعي الدائم أكثر ما يعتمد على التحسين التدريجي لظروف العيش، وتخطي المشاكل الاجتماعية، وتحسين الخدمات الأساسية، وخفض مستوى الفقر، وتعزيز الحوار الاجتماعي. ومن شأن اعتماد استراتيجية تستند إلى المجتمع المحلي أن يعزّز مقاربةٍ متكاملةٍ متعدّدة القطاعات من أجل تأمين استجابةٍ شاملةٍ للحاجات الأساسية والناشئة للسكان.

استراتيجية المشروع

تقوية القدرة الوطنية من أجل اعتماد وتطبيق برنامج شامل لتنمية المجتمع المحلي في جنوب لبنان.

المجموعات المستهدَفة

المجموعات الفقيرة والتي تأثّرت بالحرب، بما فيها الأشخاص المعوّقين، والشباب العاطلين عن العمل، والأسر التي تترأسها امرأة، والعمال المهجّرين، والأطفال العاملين؛ مراكز التنمية الاجتماعية القائمة وموظّفوها؛ المنظّمات غير الحكوميّة والتعاونيات القائمة على المستوى المحلي.

الأنشطة

تأسيس ٥ مراكز محلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ تدريب ٢٠ شخصاً من أعضاء المجتمع المحلي يكونون بمثابة نقطة ارتكاز لتطبيق التدخلات؛ تطوير مواد تدريبية نوعية؛ تأمين التجهيزات اللازمة للتدريب في مراكز التنمية الريفية، وذلك تأميناً لاستمرارية التدخل.

الميزانية

الموظفون

العقود من الباطن (في حال وجودها)

التدريب

التجهيزات

تُقدَّر ميزانية هذا المشروع بِـ ١,٤٠٠,٠٠٠ دولار أميركي.

النظراء الوطنيون

سيُنفَّذ المشروع بالتعاون مع وزارتَي العمل والشؤون الاجتماعية، وعددٍ من المنظّمات غير الحكوميّة الأساسية الناشطة في الجنوب. وسيتّم أيضاً إشراك عدد من الفاعلين المعنيين الآخرين.

اقتراح المشروع (١٢)

عنوان المشروع	:	إعادة اندماج المعتقَلين السابقين اجتماعياً واقتصادياً وتأهيلهم
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	ثلاث سنوات
الفترة المقدّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدّرة	:	٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

في إطار السياق الاقتصادي الفقير وظروف سوق العمل في جنوب لبنان، تمّ تحديد المعتقَلين السابقين كمجموعةٍ مستهدفةٍ أولويةٍ لعددٍ من الأسباب. ويتمّ النظر إليهم شعبياً وإلى حدّ بعيدٍ على أنّهم أبطال قادوا حركة تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي. وقد عانوا كما عائلاتهم من الظروف السياسية والأمنية، كما اختبر كلّ منهم مغادرةً قسريةً من سوق العمل. وعليه، فإنّ إعادة اندماجهم اجتماعياً وتأهيلهم اقتصادياً عبر الاستخدام أصبح أمراً ضرورياً لتحسين رفاههم ومعايير عيش عائلاتهم. ومن شأن هذه الخطوة أن تساهم إلى حدّ كبير في المصالحة الوطنية، وبلسمة الجراح الاجتماعية الناتجة عن الحرب والاحتلال. وقد تمّت الإشارة بوضوح إلى برنامجٍ كهذا في برنامج الحكومة للخطة المناطقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجنوب. ويُقدَّر عدد المعتقَلين السابقين من قِبل الجيش الإسرائيلي أو جيش لبنان الجنوبي بالآلاف، غير أنّ الرقم المحدّد غير متوفّر. وفي خلال السنوات الخمس المنصرمة، تمّ اعتقال أكثر من ٢٥٠٠ شخص لفترات زمنية مختلفة.

استراتيجية المشروع

يتمثل الهدف الأساسي لهذا المشروع بإنشاء برنامج لتأهيل وإعادة اندماج إحدى أكثر المجموعات تأثراً بالحرب، أي المعتقَلين السابقين. ويهدف البرنامج تحديداً إلى نقل المعتقلين السابقين إلى استخدامٍ مربحٍ ومنتجٍ وبدوامٍ كامل. وسيتحقّق هذا الأمر بشكلٍ أفضل عبر تأمين خدمات تعزيز القابلية للاستخدام، التي تتضمّن التعليم، والتدريب المهني، والتأهيل النفسي والمهني، والخدمات الصحية، والدعم المالي للأنشطة المدرّة للدخل.

المجموعات المستهدفة

المستفيدون المباشرون هم المعتقلون السابقون وعائلاتهم. أما المستفيدون غير المباشرين، فهم الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات المحلية المعنية بالمبادرات و/أو المسؤولة عن برنامج يستهدف المعتقلين السابقين؛ والمجتمع المحلي ككلّ.

الأنشطة

تأسيس وحدة لإدارة المشروع في النبطية؛ تدريب مكثّف للمسؤولين الحكوميين المعنيين ولموظفي المنظّمات غير الحكوميّة في مجال الاستشارات حول الاستخدام، والمعلومات عن سوق العمل، وتقنيات البحث عن عمل بما فيها تأسيس "أندية العمل" للمعتقَلين السابقين؛ تأمين ما يلزم من مواد وتجهيزات لدعم ما ذكرناه أعلاه.

الميزانية المؤقّتة

المجموع بالدولار الأميركي ٥,٠٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٣)

عنوان المشروع	:	تقوية دمج شؤون المساواة بين الجنسَين في تعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي في الجنوب في فترة ما بعد الحرب
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	١٨ شهراً
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	١١٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

إنّ احتلال جنوب لبنان، وما رافقه من تمزّق للاقتصاد، وتدهور لمعايير العيش، والهجرة الكثيفة لفئات كبيرة من السكان، وغياب الأمن، جميعها عوامل أثّرت كثيراً على الأدوار والعلاقات المعيارية بين الرجل والمرأة. وفي سياق تقويم عدم استقرار أدوار وعلاقات الرجل والمرأة، يتعيّن علينا دراسة الأثر المتناقض على حياة المرأة وتجاربها. وضمن هذا الإطار، يمكن اعتبار وجود الجمعيات النسائية عامل قوة يجب الارتكاز عليه، خصوصاً في مجال تعزيز المجتمع المدني، والحوار الاجتماعي، والتنظيم الذاتي، والتمكين، ومهام الدفاع. أمّا العوائق، فتتمثّل بسيطرة الرجل على مراكز السلطة، بالإضافة إلى محدودية فرص الاستخدام ومصادر الرزق المتوفرة للنساء.

استراتيجية المشروع

دمج شؤون المساواة بين الجنسين في الإطار الحالي لتعزيز الاستخدام والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في جنوب لبنان في فترة ما بعد الحرب.

المجموعات المستهدَفة

المستفيدون المباشرون: الأسر التي تترأسها امرأة؛ النساء والمنظمات النسائية العاملة في الزراعة؛ الإنتاج الغذائي المنزلي والحرف اليدوية؛ والشابات.

المستفيدون غير المباشرين: الأعضاء واللجان في المجالس المحلية؛ التعاونيات؛ المنظمات العمالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

الأهداف المباشرة

تقوية الجمعيات النسائية؛ تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها؛ تقوية مراكز المرأة في النقابات العمالية؛ تقوية دور وزراة العمل والشؤون الاجتماعية في مواجهة حاجات المساواة بين الجنسَين على مستوى المجتمع المحلي.

الأنشطة

الندوات؛ ورش العمل؛ دراسة لتقويم الحاجات؛ دورات تدريبية حول حقوق المرأة العاملة.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	٣٦,٠٠٠
العقود من الباطن	٢٠,٠٠٠
التدريب	٤٤,٠٠٠
مصاريف أخرى مختلفة	١٠,٠٠٠
المجموع بالدولار الأمريكي	١١٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٤)

عنوان المشروع	:	مكافحة عمل الأطفال في جنوب لبنان
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٢٢٥,٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

في خلال سنوات الاحتلال الإثنتي والعشرين، شهدَ جنوب لبنان تغيراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً واسعاً. وقد ساهم ارتفاع معدل الفقر في هذه المنطقة من لبنان في زيادة تهميش الفئات المعرَّضة كالنساء والأطفال والأشخاص المعوقين والعاطلين عن العمل والمهجَّرين. وتُشير التقديرات المحلية والحكومية إلى أنّ عدد الأطفال العاملين يجاور عشرات الآلاف، ويتركّز بأكثريته في مزارع التبغ العائلية وفي القطاع غير النظامي.

استراتيجية المشروع

يتعين على الاستراتيجية أن تكمّل البرنامج الوطني التابع للبرنامج الدولي للقضاء على ظاهرة عمل الأطفال (آيبك) في لبنان. وعليه، ستستهدف الأطفال المعنيين بأسوأ أشكال عمل الأطفال. أما مجالات التدخل، فتتضمن الحماية والوقاية وزيادة الوعي.

المجموعات المستهدَفة

المستفيدون المباشرون هم الاطفال العاملون، وخصوصاً الذين يعملون في ظروف خطيرة. أما المستفيدون غير المباشرين، فهم أعضاء الهيئات الحكومية المحلية عبر تدريب موظّفيها على مكافحة عمل الأطفال؛ وأعضاء المنظّمات غير الحكوميّة والمجتمع المحلي في سبيل زيادة قدرتهم على تأمين الخدمات للأطفال العاملين.

الأهداف المباشرة

تزويد الأطفال العاملين بالتعليم وبالتدريب المهني ذات الصلة؛ تحسّن نوعية حياة العائلات المعنية؛ إدراك المجتمع المحلي لنتائج عمل الأطفال؛ تحسن ظروف الأطفال العاملين؛ تدريب عددٍ من مفتّشي العمل والتعليم والصحة على سبل مكافحة عمل الأطفال.

الأنشطة

دورتان تدريبيتان لفترة أسبوع (تضمّ كلّ منهما ٢٠ مشاركاً) لمفتّشي العمل، والمدرّبين، والعاملين الاجتماعيين حول أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ دورتان تدريبيتان لثلاثة أيام لأعضاء منظمات العمال وأصحاب الأعمال (تضمّ كلّ منهما ٢٠ مشاركاً) حول تجنيد الأعضاء للمشاركة في الجهود المحلية لمكافحة عمل الأطفال؛ دورة لسنة للأطفال العاملين (٣ ساعات يومياً، وخمسة أيام أسبوعياً)؛ مخيّمان صيفيّان لفترة ١٥ يوماً للأطفال العاملين وغير العاملين (علاقة مباشرة بين الأطفال).

الميزانية المؤقّتة

التدريب	١٢٠,٠٠٠
التجهيزات والمواد التدريبية	١٠٥,٠٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٢٢٥,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٥)

عنوان المشروع	:	بناء قدرات منظمات أصحاب الأعمال
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	٩ أشهر
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٧٥,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

بفعل الحرب الأهلية وسنوات الاحتلال في الجنوب، بات من الصعب على منظمات أصحاب الأعمال أن تؤدي دورها تجاه أعضائها في الجنوب. غير أنّ الاتصالات والتعاون بين منظمات أصحاب الأعمال المحلية، وتحديداً غرفة التجارة والصناعة في صيدا والمنظمات غير الحكومية القليلة مكّنت جمعية الصناعيين اللبنانيين من الحفاظ على علاقتها مع أعضائها في الجنوب. وقد حاولت المنظمة الوطنية لأصحاب الأعمال أن تبني وتحافظ على نوعٍ من شبكة الاتصال مع المجموعتين المحليّتين، وعبرهما مع القطاع الخاص. ولكنّ هذا النظام لم يعمل بقوّة لسببين: أ) الظروف السائدة، و ب) النقص في القدرات الملائمة لمنظمة أصحاب الأعمال الوطنية من أجل تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الملحّة للمؤسسات الخاصة في المنطقة في فترة ما بعد الاحتلال.

استراتيجية المشروع

يجب تقوية وتمكين منظمة أصحاب الأعمال حتى تضطلع بدور إيجابي في الخطط والعمليات التنموية في الجنوب، خصوصاً في ما يتعلق بالشؤون الاجتماعية/الاقتصادية التي سيكون لها الأثر المباشر على الاستخدام وتطوير المؤسسات.

المجموعات المستهدَفة

كبار المسؤولين والموظفون الرفيعو المستوى في المنظمة الوطنية لأصحاب الأعمال؛ كبار ممثّلي مجموعات الصناعيين المحلية.

الهدف المباشر

تحسّن المعرفة التقنية والقدرات الإدارية للمنظمة الوطنية لأصحاب الأعمال ولمجموعات الصناعيين.

الأنشطة

ورش عمل تدريبية؛ شراء تجهيزات للمكاتب المحلية؛ جمع البيانات وتحليلها في ما يتعلق بالمؤسسات الصناعية في الجنوب؛ تأسيس شبكة بين المنظمة الوطنية لأصحاب الأعمال والمجموعات الصناعية التابعة لها في الجنوب.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	٥٠٠٠
العقود من الباطن وجمع البيانات	١٥,٠٠٠
التدريب	٤٠,٠٠٠
التجهيزات	١٥,٠٠٠

المجموع بالدولار الأميركي	٧٥,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٦)

عنوان المشروع	:	مساعدة الاتحاد العمالي العام في لبنان في مجال الثقافة العمالية
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنتان
الفترة المقدَّرة لبداية المشروع	:	٢٠٠٠
الميزانية المقدَّرة	:	٣٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

في خلال سنوات الحرب المدمّرة التي دامت ١٧ عاماً في لبنان، استمرّ الاتحاد العمالي العام في لبنان في أداء مهامه، رغم تدنّي قدرته إلى حدٍّ كبير. وفي ظلّ هذه الظروف، كان استمرار المنظمة في تقبّل جميع الفصائل والاتجاهات الدينية والإثنية والسياسية بمثابة إنجازٍ مهمّ. ولا يزال لبنان يواجه مهمة كبرى تتمثّل بإعادة بناء اقتصاده ولمّ شمل المجتمع الذي مزّقته ١٧ سنة من الحرب الأهلية المدمّرة. ورغم الخطوات الجبارة التي تحققت في اتجاه المصالحة وإعادة الأعمار، إلاّ أنّه يزال يتعينّ القيام بالكثير. ولتحقيق هذه المهمة، لا بدّ من وجود نقابات عمالية قوية ونابضة بالحياة ومتمتّعة بتمثيل واسع.

استراتيجية المشروع

بناء حركة نقابية مستقلة وديموقراطية، علماً أنّ هذا الأمر سيكون أساسياً إن أراد الاتحاد العمالي العام في لبنان أن يضطلع بدوره كقوةٍ ديموقراطيةٍ وكمدافعٍ عن حقوق الإنسان؛ بناء قدرات الاتحاد العمالي العام في لبنان ليتمكّن من التعاطي مع الأمور التي تهمّ أعضاءه ولتلبية حاجاتهم بفعاليةٍ أكبر عبر تقوية البنى التنظيمية، وتعزيز مؤسسات الثقافة العمالية؛ تطوير وتعزيز التوازنات التي تُعتبَر أساسيةً لتأمين فعالية الحوار الاجتماعي وأنظمة العلاقات الصناعية. وعليه، يحتاج العمال كما أصحاب العمل إلى منظمات قوية وتتمتّع بالتمثيل، لتكون وسيلةً لإشراكهم أو لمشاركتهم في الحوار الاجتماعي والاقتصادي.

المجموعات المستهدَفة

المجموعات المستهدفة: أعضاء اللجنة التنفيذية في الاتحاد العمالي العام في لبنان.

الهدف المباشر

تحسّن الطاقات التنظيمية والإدارية والتعليمية للاتحاد العمالي العام في لبنان، والاتحادات، والنقابات العمالية التابعة له؛ وتمكين النقابات العمالية في لبنان من الدفاع بفعالية عن مصالح أعضائها.

الأنشطة

ندوات تدريبية حول العلاقات الصناعية، والمفاوضة الجماعية والنقاش في العمل، وإدارة النقابات العمالية، والثقافة العمالية، والأسئلة التي تطرحها المرأة العاملة في مكان العمل وإشراكها في النقابات العمالية، والمفاوضة الجماعية، والتعامل مع الشكاوى، والتقنيات التنظيمية، وجمع الاشتراكات النقابية، والأنشطة النقابية الأساسية.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	٤٠,٥٠٠
التدريب	٢٠٠,٠٠٠
التجهيزات	٤٥,٠٠٠
مصاريف مختلفة	١٤,٥٠٠
المجموع بالدولار الأميركي	٣٠٠,٠٠٠

اقتراح المشروع (١٧)

عنوان المشروع	:	تقوية القدرة المؤسساتية لوزارة العمل في جنوب لبنان بهدف تأمين العمل اللائق
البلد	:	لبنان، الجنوب
الفترة	:	سنة واحدة
الميزانية المقدَّرة	:	٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي

الخلفية والسياق

بعد تحرير المنطقة المحتلة ونهاية النزاعات، بات جنوب لبنان يواجه تحديات اجتماعية واقتصادية حاسمة ومواطن ضعف مؤسساتية. ويُعزى هذا الأمر إلى الانتقال من الحرب والاقتصاد المدعوم إلى الاقتصاد المدني الذي يجب أن يكون أكثر اندماجاً في الاقتصاد الوطني. ويولّد هذا الوضع الانتقالي مجموعةً من التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة، وحماية الوظائف القائمة، وتأمين تنافسية مؤسسات كثيرة وبقائها، وظروف العمل والحماية الاجتماعية.

استراتيجية المشروع

تتمثّل الاستراتيجية الإجمالية للمشروع بدعم وزارة العمل في تقوية قدرتها على تقويم وضع ظروف العمل والحماية الاجتماعية في الجنوب، وصياغة برامج ملموسة تهدف إلى تحسين نوعية الوظائف القائمة، وتقديم الاستشارات للمؤسسات في مجال توليد الاستخدام. وستركّز هذه الاستراتيجية على تعزيز الحوار الاجتماعي كعمليةٍ ديموقراطيةٍ تهدف إلى تحديد رؤيةٍ مشتركةٍ للشؤون الأساسية التي تعني الجنوب.

المجموعات المستهدَفة

المستفيدون المباشرون: العمال في المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم وقطاع الحرف اليدوية؛ العمال وأصحاب العمال وموظفو وزارة العمل؛ مفتّشو العمل والمتخصّصون في علاقات العمل.

المستفيدون غير المباشرين: وزارة العمل، مؤسسة الضمان الاجتماعي، منظمات أصحاب الأعمال والعمال.

الأهداف المباشرة

تأهيل البنية الحالية لوزارة العمل؛ تطوير مؤسسات وممارسات الحوار الاجتماعي حول الشؤون الأساسية المتعلقة ببرنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب.

الأنشطة

تدريب موظفي وزارة العمل في مجال تفتيش العمل وعلاقات العمل؛ دراسة حول ظروف العمل ومسح حول الحماية الاجتماعية في الجنوب؛ صياغة برامج تشغيلية تتعلق بما ذكرناه أعلاه؛ استشارات تقنية لتعزيز الحوار الاجتماعي.

الميزانية المفصّلة المؤقّتة

الموظفون	١٠٠,٠٠٠
العقود من الباطن	١٥٠,٠٠٠
التدريب	١٠٠,٠٠٠
التجهيزات	١٥٠,٠٠٠

المجموع بالدولار الأميركي	٥٠٠,٠٠٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام